الأمم المتحدة

A/C.1/61/PV.9

# الجمعية العامة

المحاضر الرسمية

الدورة الحادية والستون

## اللجنة الأولى

الجلسة **٩**

الثلاثاء، ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، الساعة ١٠/٠٠

نيويورك

الرئيس: السيد مني يول ..... (النرويج)

افتتحت الجلسة الساعة ١٠/١٠.

**البندان ٨٢ و ٩٧ من جدول الأعمال** (تابع)

**مناقشة مواضيعية للبنود وعرض لجميع مشاريع القرارات المقدمة في إطار جميع بنود نزع السلاح والأمن الدولي والنظر فيها**

**الرئيس** (تكلم بالانكليزية): نبدأ الآن مناقشتنا المواضيعية لمسألة الأسلحة النووية. ونظرا لعدم وجود متكلمين ضيوف اليوم، أعطي الكلمة للوفود الراغبة في تقديم بيان بشأن الموضوع المحدد قيد النظر.

**السيد كاهيلوتو** (فنلندا) (تكلم بالانكليزية): إنني أتكلم باسم الاتحاد الأوروبي. إن بلغاريا ورومانيا اللتين انضمتا إلى الاتحاد، والبلدان المرشحة للانضمام، تركيا وكرواتيا وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية السابقة، وبلدان عملية تحقيق الاستقرار والانتساب والمرشحين المحتملين – ألبانيا، والبوسنة والهرسك، والجبل الأسود وصربيا – وبلد الرابطة الأوروبية للتجارة الحرة، أيسلندا، عضو المنطقة الاقتصادية الأوروبية، إلى جانب أوكرانيا وجمهورية مولدوفا، كلها تؤيد هذا البيان.

لقد أعربنا في العام الماضي عن خيبة أمل كبيرة لافتقار الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي إلى أية صياغة خاصة بعدم الانتشار ونزع السلاح. ويأسف الاتحاد الأوروبي لعدم تمكن مؤتمر الاستعراض للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية في العام الماضي من الاتفاق على وثيقة ختامية موضوعية لمعالجة التحديات الأكثر إلحاحا التي تواجهها المعاهدة. ومع ذلك، نؤكد مجددا تأييدنا لنظام عالمي لعدم الانتشار، يدعمه نظام قوي للضمانات الدولية ومعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ويؤمن الاتحاد الأوروبي أن منع انتشار الأسلحة النووية والسعي من أجل نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار أساسيان للسلم والأمن العالميين. إن معاهدة عدم الانتشار هي حجر الزاوية في هذا النظام الذي يقوم على ثلاثة أركان يعزز بعضها بعضا وهي عدم الانتشار ونزع السلاح واستخدام الطاقة النووية

يتضمن هذا المحضر نص الخطب الملقاة بالعربية والترجمة الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room C-154A. وستصدر التصويبات بعد انتهاء الدورة في وثيقة تصويب واحدة.

06-56233 (A)

للأغراض السلمية. ونحن نعتقد أنها مهمة اليوم كما كانت عندما اتفقنا عليها أول مرة قبل ٣٥ سنة. وسيواصل الاتحاد الأوروبي سعيه للحفاظ على نزاهة معاهدة عدم الانتشار وذلك بالنهوض بجميع الأهداف المنصوص عليها في المعاهدة بصورة منظمة ومتوازنة، كما جاء وسجل في الموقف الموحد للاتحاد الأوروبي الذي اعتمدناه قبل المؤتمر الاستعراضي المعقود في ٢٥نيسان/أبريل ٢٠٠٥.

وسيواصل الاتحاد الأوروبي تأييده للمقررات والقرارات التي اتخذت في مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة والوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وسيراعي الحالة الراهنة. ونلاحظ كذلك أن التقرير النهائي، الذي يشمل برنامج العمل والذي اعتمد بتوافق الآراء في مؤتمر عام ٢٠٠٥ لاستعراض معاهدة عدم الانتشار، يشكل مرجعية لعملية الاستعراض في المستقبل التي سيشارك فيها الاتحاد الأوروبي. ويتمسك الاتحاد الأوروبي بموقفه الموحد المتفق عليه في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ والمتعلق بمؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار. ونواصل أيضا العمل من أجل الانضمام العالمي إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وندعو الدول التي ليست بعد أطرافا في المعاهدة أن تنضم إليها بوصفها دولا غير حائزة للأسلحة النووية.

ويتطلع الاتحاد الأوروبي إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية للمؤتمر القادم لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية؛ وينبغي أن يعقد ذلك الاجتماع في السنة القادمة في فيينا. ونحن ملتزمون بالإسهام فيه بنشاط كي يكلل بالنجاح. وفي رأينا، ينبغي أن تتمخض الدورة الاستعراضية القادمة لمعاهدة عدم الانتشار عن نتائج ملموسة تبني على أركان المعاهدة الثلاثة كي تزيد النظام صلابة.

ويسترشد الاتحاد الأوروبي بالتزامه بدعم وتنفيذ وتعزيز المعاهدات والاتفاقات المتعددة الأطراف لنزع السلاح وعدم الانتشار. إن مواجهة تحدي الأخطار المرتبطة بالانتشار عامل رئيسي في العلاقات الخارجية للاتحاد الأوروبي. إن استراتيجية الاتحاد الأوروبي ضد انتشار أسلحة الدمار الشامل تلزم الاتحاد بالعمل بعزم، مستعملا الصكوك والسياسات كافة المتاحة له لمنع برامج الانتشار وردعها ووقفها والقضاء، حيث أمكن، عليها التي هي مصدر قلق في جميع أنحاء العالم. ونحن أيضا ملتزمون بتنفيذ موقفنا الموحد الذي اتخذناه في ١٧تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠٠٣ بشأن إضفاء الطابع العالمي على الاتفاقات المتعددة الأطراف وتعزيزها في ميدان أسلحة الدمار الشامل ووسائل إيصالها.

وفي هذه السنة التي تصادف الذكرى السنوية الخمسين لاعتماد النظام الأساسي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، يؤكد الاتحاد الأوروبي مجددا دعمه لعمل تلك الوكالة الفريدة التي لا غنى عنها والتي تسعى لتحقيق نفس الأهداف التي نسعى إلى تحقيقها. إن الوكالة الدولية للطاقة الذرية هي بؤرة التعاون في مجال استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية والسلامة النووية، وهي تقوم بدور عالمي لا غنى عنه في منع انتشار الأسلحة النووية والتصدي لأخطار الإرهاب النووي الجديدة. أما الأركان الثلاثة للنظام الأساسي للوكالة – التحقق والسلامة والتكنولوجيا – فقد تم تعزيزها حسب الضرورة وما زالت تقف بصلابة في وجه التحديات التي تواجه كلا من تلك الأعمدة.

إن الاتحاد الأوروبي يعتبر الاعتماد العالمي وتنفيذ اتفاق الضمانات الشاملة والبروتوكولات الإضافية الملحقة بها شرطا أساسيا لنظام ضمانات فعال يتحلى بالمصداقية. ويشكل نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية الشامل والبروتوكول الإضافي معيار التحقق الراهن للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإننا نؤيد بقوة تعزيز نظام ضمانات الوكالة.

ونعتبر الالتزام بها وسيلة أساسية للتحقق من وفاء الدول الأطراف بالتزاماتها وفقا للمادة الثالثة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وأصبحت البروتوكولات الإضافية تنفذ في جميع الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي منذ شهر أيار/مايو ٢٠٠٤. ونحن نحث جميع الدول التي لم توقع على البروتوكول الإضافي بعد، أن تقوم بذلك دون مزيد من التأخير. ونحث كذلك جميع الدول التي وقعت لكنها لم تنفذ بعد اتفاق الضمانات والبروتوكولات الخاصة أن تفعل ذلك دون إبطاء. ونعتقد أن إضفاء العالمية على البروتوكولات الإضافية من شأنه أن يعزز نظام عدم الانتشار الدولي ويسهم في أمن الدول كافة. وفضلا عن ذلك، سوف يزيد إلى حد كبير الثقة الضرورية للتعاون الدولي في مجال الاستعمالات السلمية للطاقة النووية بصورة خاصة.

ويمتد تأييد الاتحاد الأوروبي للوكالة الدولية للطاقة الذرية إلى التعاون العملي والتنفيذ الفوري والعملي لبعض عناصر استراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ومن خلال أنشطتنا المشتركة، ندعم أنشطة الوكالة في مجالات الأمن والتحقق النوويين. وتهدف مشاريع الوكالة التي يدعمها الاتحاد الأوروبي إلى تعزيز التشريعات الوطنية والهياكل التنظيمية من أجل تنفيذ الصكوك الدولية في مجالات الأمن والمراقبة النووية والمواد المشعة الأخرى، وتعزيز قدرات الدول على الرصد والتصدي للاتجار غير المشروع بالمواد النووية والمواد المشعة الأخرى.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعليق التعاون النووي مع أية دولة عندما لا تتمكن الوكالة من تقديم ضمانات كافية بأن يقتصر القصد من برنامج تلك الدولة حصرا على الاستخدامات السلمية للطاقة النووية وفق التزاماتها الدولية. وينبغي أن يستمر هذا التعليق إلى أن تتمكن الوكالة من تقديم تلك الضمانات. وندعو إلى تعزيز مجلس الأمن بوصفه الحكم والوسيط في مسائل السلم والأمن الدوليين كي يتمكن من اتخاذ الإجراءات اللازمة في حالة عدم الامتثال لالتزامات معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونقر بوقوع أحداث خطيرة للانتشار النووي منذ نهاية مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠. ويدين الاتحاد الأوروبي بقوة الإعلان عن تجربة التفجير النووي التي قامت بها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فهذا أمر غير مقبول. ويعمل الاتحاد الأوروبي عن كثب مع المجتمع الدولي على رد دولي فعال على هذا الاستفزاز.

إن تحدي بيان مجلس الأمن الصادر في ٦ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، ومخاوف الجيران ونداءات المجتمع الدولي بأن هذه التجربة تعرض للخطر بشكل كبير السلم والاستقرار في المنطقة وخارجها وتمثل تهديدا واضحا للسلم والأمن الدوليين. إنه انتهاك صارخ للإعلان الصادر في شهر كانون الأول/ديسمبر عن بلدان الشمال والجنوب بشأن إزالة الأسلحة النووية. وإلى جانب ذلك، ينتهك قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، الذي اعتمد بالإجماع بعد أن قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بإطلاق قذائف تسيارية. ويشدد القرار على ضرورة أن يظهر ذلك البلد ضبط النفس ويمتنع عن القيام بأي عمل من شأنه أن يؤدي إلى تفاقم التوتر.

إن الاتحاد الأوروبي يحث بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعلن فورا امتناعها عن إجراء تجارب إضافية على الأجهزة النووية؛ وأن تعلن تخليها عن الأسلحة النووية وأن تعود فورا وبدون شروط مسبقة إلى المحادثات السداسية، وأن تعمل على تنفيذ البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥؛ وأن تتخلى، بطريقة يمكن التحقق منها بصورة خاصة، عن جميع برامج الأسلحة النووية

الحالية. ويحث الاتحاد الأوروبي جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على العودة إلى الامتثال بمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والتزامات ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وإلى جانب ذلك، يناشد الاتحاد جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن توقع وتصدق على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ويدين الاتحاد الأوروبي اختبار إطلاق القذائف الاستفزازي الذي قامت به حكومة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في شهر تموز/يوليه، وندعو ذلك البلد إلى إعادة حظر تجارب القذائف البعيدة المدى.

إن الاتحاد الأوروبي يشارك في الشعور بالقلق الذي أعرب عنه مجلس المحافظين للوكالة الدولية للطاقة الذرية ومجلس الأمن إزاء برنامج إيران النووي. ونحن نرحب باعتماد مجلس الأمن القرار ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، ونناشد إيران أن تستجيب بصورة إيجابية وعاجلة لمطالب المجتمع الدولي بتنفيذ هذا القرار، لا سيما من خلال تعليق جميع أنشطتها المتعلقة بعملية تخصيب اليورانيوم، بما في ذلك الأبحاث والتطوير وأن تسمح للوكالة بالتحقق من تلك الإجراءات وأن تتخذ جميع الخطوات المطلوبة من الوكالة وفقا لهذا القرار.

ويكرر الاتحاد الأوروبي تأكيد البيان الذي أدلت به في لندن في ٦ تشرين الأول/أكتوبر وزيره خارجية المملكة المتحدة، مارغريت بيكيت، باسم وزراء خارجية الاتحاد الروسي، وألمانيا، والصين، وفرنسا، والمملكة المتحدة، والولايات المتحدة، والممثل السامي للاتحاد الأوروبي، الذي أعرب عن عميق خيبة الأمل إزاء عدم استعداد إيران لتعليق أنشطتها المتصلة بالتخصيب وإعادة التجهيز، وفقا لطلب مجلس إدارة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الذي أصبح إلزاميا بموجب قرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، وقرارهم بالتشاور بشأن اتخاذ تدابير بموجب المادة ٤١ من الفصل السابع من الميثاق، على النحو المتوخى في ذلك القرار.

وما فتئ الاتحاد الأوروبي يولي أهمية كبيرة لمكافحة الإرهاب، في ضوء ما وقع من أحداث مفجعة في السنوات الأخيرة. ويؤيد الاتحاد الأوروبي بقوة جميع التدابير الرامية إلى منع الإرهابيين من الحصول على الأسلحة النووية أو البيولوجية أو الكيميائية والمواد المتصلة بها، والمواد الإشعاعية ووسائل إيصالها — تدابير مثل الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي المعتمدة عام ٢٠٠٥، وتلك المتفق عليها في إطار الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية، ومبادرة كراكاو الأمنية لمكافحة الانتشار، والمبادرة العالمية للحد من التهديد.

ويمكن أن تؤدي الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب الدولي، واتفاقات الضمانات للوكالة الدولية للطاقة الذرية، بالاقتران مع البروتوكولات الإضافية، ووضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية، أو غير ذلك من الأجهزة المتفجرة النووية، إلى الحد من خطر الإرهاب النووي، بكبح إمكانيات التحويل غير القانوني للمواد الانشطارية.

ويرحب الاتحاد الأوروبي بأنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية الرامية إلى منع الإرهاب النووي ومكافحته، ويعرب عن تقديره لهذه الأنشطة. وتضطلع الوكالة الدولية للطاقة الذرية بدور حيوي الأهمية في ذلك المجال، ولا سيما عن طريق صندوقها للأمن النووي الذي كان الاتحاد الأوروبي أكبر مانح له هذا العام.

وتكتسي الحماية المادية الفعالة بأهمية فائقة لمنع الاتجار غير المشروع وكفالة الحماية من الإرهاب النووي وغيره من الأعمال الغادرة. ورحب الاتحاد الأوروبي بتعزيز اتفاقية الحماية المادية للمواد النووية في المؤتمر الدبلوماسي

المعقود في عام ٢٠٠٥ في فيينا. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع الدول التي لم تصبح بعد أطرافا في تلك الاتفاقية وتعديلاتها أن تفعل ذلك في أقرب موعد ممكن. وبالمثل، رحب الاتحاد الأوروبي بالقيام في عام ٢٠٠٥ باعتماد الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، ويأمل أن توقع عليها جميع الدول وتصدقها وتنفذها بأسرع ما يمكن.

ويؤكد الاتحاد الأوروبي على أهمية سلامة وأمن المصادر المشعة، ودور مدونة قواعد السلوك التي اعتمدها المؤتمر العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية في عام ٢٠٠٣. وأبلغت الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي المدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية كتابة أنها ملتزمة باتباع المدونة وفقا للتوجيه الإداري الأوروبي بشأن مراقبة المصادر المشعة العالية النشاط والمحكمة الإغلاق، والمصادر اليتيمة. ويطلب الاتحاد الأوروبي إلى جميع البلدان أن تعلن عن التزامها السياسي المدونة، وأن تنفذ التوجيه الإداري بشأن الواردات والصادرات من المصادر المشعة.

ويجب أن يوحد العالم صفوفه في بذل جهد مشترك لتعزيز نظام عدم الانتشار لسد الفجوات الموجودة حاليا. ويلتزم الاتحاد الأوروبي بضوابط وطنية قوية وضوابط منسقة عالميا على الصادرات لإكمال التزاماتنا التي تنص عليها معاهدة عدم الانتشار. وتسعى الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي إلى جعل البروتوكول الإضافي شرطا للإمداد بالصادرات النووية. ويؤيد الاتحاد الأوروبي تعزيز المبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، ويحث كذلك المجموعة ولجنة زانغر على أن يتشاطر خبراتهما بشأن ضوابط الصادرات من أجل التصدي للتحديات الجديدة فيما يتصل بالانتشار.

ويؤيد الاتحاد الأوروبي السعي إلى تحقيق نزع السلاح النووي وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، وما برح يرحب بتخفيض الأسلحة النووية الاستراتيجية، وغير الاستراتيجية، ونظم إيصالها منذ نهاية الحرب الباردة. ونؤكد على ضرورة الاتفاق على تخفيض عام للمخزونات العالمية من الأسلحة النووية وفقا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار، ولا سيما من جانب من لديهم أكبر ترسانات. ونشيد في ذلك الصدد بتطبيق مبدأ اللارجعية لتوجيه جميع التدابير المتخذة في ميدان نزع السلاح النووي وتحديد الأسلحة، كإسهام في صيانة وتعزيز السلام والأمن والاستقرار على الصعيد الدولي، مع مراعاة تلك الشروط. ونواصل بذل الجهود لكفالة الشفافية كتدبير طوعي لبناء الثقة. ويطلب الاتحاد الأوروبي أيضا إلى جميع الدول المعنية اتخاذ التدابير العملية المناسبة للحد من خطر اندلاع الحرب النووية عن غير قصد.

وفي ذلك الصدد، يبرز الاتحاد الأوروبي أهمية الإعلانين اللذين تقدم بهما رئيسا روسيا والولايات المتحدة في عامي ١٩٩١ و ١٩٩٢ بشأن التخفيضات الانفرادية في مخزوناتهما من الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، ويطلب إلى جميع الدول الحائزة لأسلحة نووية غير استراتيجية أن تدرج هذين الإعلانين في عملياتها لنزع السلاح العام وتحديد الأسلحة، بغية تخفيض هذه الأسلحة والقضاء عليها. ويقر الاتحاد الأوروبي، فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، بأهمية برامج تدمير الأسلحة النووية والقضاء عليها، وكذلك على المواد الانشطارية، على النحو المحدد بموجب الشراكة العالمية لمجموعة الثمانية.

ويلاحظ الاتحاد الأوروبي أنه في عام ٢٠٠٩ ستنتهي معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي خفضت ترسانة الأسلحة النووية الاستراتيجية لدى كل من الولايات المتحدة وروسيا إلى ٦ ٠٠٠ رأس نووي يمكن تحديد أماكن وجودها. ونلاحظ أيضا أن معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة

الهجومية الاستراتيجية، التي تنص على الحد من الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة لدى كل جانب وجعلها قاصرة على ٧٠٠ ١ إلى ٢٠٠ ٢، ستنتهي في ٣١ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٢. ويرحب الاتحاد الأوروبي بالتخفيضات في الأسلحة النووية المنشورة التي تمخضت عنها معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية، ومعاهدة موسكو، ويؤكد على ضرورة إحراز المزيد من التقدم في التخفيض المنظم لتلكما الترسانتين النوويتين عن طريق عمليات مناسبة للمتابعة.

وتشكل معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية جزءا بالغ الأهمية من نظام نزع السلاح وعدم الانتشار؛ ويولي الاتحاد الأوروبي أقصى أهمية لنفاذها في أبكر موعد ممكن. ويرحب الاتحاد الأوروبي، بالتصديق على هذه المعاهدة من جانب فييت نام، التي هي أحد البلدان المدرجة في المرفق الثاني، ولا يزال يطلب إلى جميع الدول، ولا سيما الدول المدرجة في المرفق الثاني، توقيع وتصديق المعاهدة بدون إبطاء وبدون شروط. إن الذكرى العاشرة هذا العام لاعتماد الجمعية العامة لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية تذكرنا جميعا بضرورة مضاعفة جهودنا لإكمال التصديقات الباقية اللازمة لنفاذ المعاهدة. ويرى الاتحاد الأوروبي أن الحظر الملزم قانونا للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية وغيرها من تفجيرات الأسلحة النووية، فضلا عن وجود نظام موثوق للتحقق، أمران ضروريان للغاية. وريثما تدخل المعاهدة حيز النفاذ، نحث جميع الدول على التقيد بحظر اختياري، والامتناع عن أي إجراءات تتنافى والالتزامات التي تنص عليها المعاهدة وأحكامها.

ويولي الاتحاد الأوروبي أهمية كبيرة لأعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، ويدعم بنشاط أعمال الممثل الخاص للدول التي صدقت على المعاهدة المعني بتعزيز الانضمام العالمي للمعاهدة. وببدء برنامج العمل المشترك هذا العام، يعرب الاتحاد الأوروبي عن دعمه للجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، والتعاون العملي معها، وبهذا ينفذ بطريقة فورية وعملية بعض عناصر إستراتيجية الاتحاد الأوروبي لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. ويرمي برنامج العمل المشترك إلى دعم أنشطة اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في مجالي التدريب وبناء القدرات على التحقق. ويرحب الاتحاد الأوروبي أيضا بالمزايا الإضافية والتكميلية التي يحققها نظام الرصد الدولي لمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فيما يتصل بدعم الكشف المبكر عن الزلازل المحتملة من نوع أمواج سونامي.

ويولي الاتحاد الأوروبي أولوية واضحة للمفاوضات الجارية في مؤتمر نزع السلاح بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، كوسيلة لتعزيز نزع السلاح وعدم الانتشار. وتجلى هذا في الموقف المشترك الذي اعتمده الاتحاد الأوروبي في ٢٥ نيسان/أبريل ٢٠٠٥ فيما يتصل بمؤتمر استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي يتقيد بها الاتحاد الأوروبي. ونحن على استعداد لتعزيز معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونؤيد بدء المفاوضات في الربيع القادم. ويشجعنا الزخم الجديد بشأن بدء المفاوضات المتعلقة بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ونرحب بأن الولايات المتحدة قد أسهمت في إيجاد ذلك الزخم في مؤتمر نزع السلاح، عن طريق تقديم مشروع للمعاهدة ومشروع للولاية. ونلاحظ أن الولاية التفاوضية بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي اقترحتها الولايات المتحدة تتفق بوجه عام مع موقفنا من تلك المعاهدة، وأنه لا يمكن استبعاد أي شيء من المفاوضات. وينبغي اغتنام هذه الفرصة، وقد تأكد ذلك في مؤتمر نزع السلاح عن طريق اشتراك الوفود النشط في

المداولات التي تركزت على معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ووجود الخبراء، وتقديم ورقات، واشتراك الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وريثما تدخل معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية حيز النفاذ، يدعو الاتحاد الأوروبي جميع الدول إلى إعلان ودعم وقف اختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية أو أية أجهزة نووية متفجرة أخرى. إننا نرحب بما قامت به تلك الدول الأربع التي أمرت بهذا الوقف.

إن الاتحاد الأوروبي يؤيد متابعة النظر في مسألة الضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية التي هي أطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وفي هذا السياق، يذكّر الاتحاد الأوروبي بالجوانب ذات الصلة من المقرر ٢ الذي اتخذه مؤتمر عام ١٩٩٥ للدول الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض وتمديد المعاهدة، ومن الوثيقة الختامية لمؤتمر عام ٢٠٠٠ لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا يغيب عن ذهنه الحالة الراهنة. إن الضمانات الأمنية الايجابية والسلبية يمكن أن تلعب دورا هاما. فيمكن أن تكون حافزا للامتناع عن حيازة أسلحة الدمار الشامل ورادعا على السواء.

إن الاتحاد الأوروبي يدعو جميع الدول في الشرق الأوسط إلى جعل تلك المنطقة منطقة يمكن التحقق بصورة فعالة من أنها خالية من الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى ومنظومات إيصالها وفقا للقرار الخاص بالشرق الأوسط الذي اتخذ في مؤتمر عام ١٩٩٥ لاستعراض وتمديد معاهدة عدم الانتشار.

ويواصل الاتحاد الأوروبي إيلاء أهمية كبرى لتطوير مناطق خالية من الأسلحة النووية معترف بها دوليا ومنشأة على أساس ترتيبات تتوصل إليها بحرية دول المناطق المعنية كما نصت عليها المبادئ التوجيهية التي اعتمدتها هيئة نزع السلاح في دورتها الموضوعية في عام ١٩٩٩. فالمناطق الخالية من الأسلحة النووية تعزز السلم والأمن على المستويين الإقليمي والعالمي وهي وسيلة للتشجيع على نزع السلاح النووي والاستقرار وبناء الثقة. ويرحب الاتحاد الأوروبي بتوقيع الدول الحائزة للأسلحة النووية وتصديقها على البروتوكولات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية بعد الانتهاء من المشاورات الضرورية. ويشجع الاتحاد على ذلك التوقيع والتصديق. ونأمل في أن يتم حلّ المسائل الهامة المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية من خلال المشاورات الشاملة وفقا للمبادئ التوجيهية لهيئة نزع السلاح وبموافقة جميع الأطراف المعنية.

وندعو كذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى أن تؤكد مجددا، في المحافل المناسبة، على الضمانات النووية القائمة التي أشار إليها مجلس الأمن في القرار ٩٨٤ (١٩٩٥) وإلى أن تقوم بالتوقيع والتصديق على البروتوكولات المتعلقة بالمناطق الخالية من الأسلحة النووية، التي وضعت في أعقاب المشاورات اللازمة، والتي تقرّ بأن الضمانات الأمنية القائمة على تلك المعاهدة متوفرة لمثل تلك المناطق.

**السيد شودري** (بنغلاديش) (تكلم بالانكليزية): نركز اليوم أفكارنا على موضوع الأسلحة النووية، ونقوم بذلك على خلفية قاتمة من النكسات المتعددة في السنوات الأخيرة. فلقد كان فشل المؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠٠٥ في التوصل إلى نتيجة بتوافق الآراء خيبة أمل ضخمة. فالخلاف على خطة موحدة لنزع السلاح وعدم الانتشار في مؤتمر القمة العالمي المعقود في عام ٢٠٠٥ أدى إلى ضياع الفرصة. وكأن تلك القضايا ليست كافية، فإن مؤتمر نزع السلاح – وهو المحفل المتعدد الأطراف الوحيد في العالم لمفاوضات نزع السلاح، لم يتمكن منذ سنوات من اعتماد برنامج عمل.

وبالمثل، فإن نظيره التداولي، هيئة نزع السلاح، ما زال مقيدا بالانقسامات العميقة بين أعضائه.

إذن، من الواضح أن هذه ليست أفضل الأوقات. لكن هل في وسعنا مواصلة السير على هذا الدرب فترة طويلة دون أن نجلب على أنفسنا أكثر العواقب كرها؟ إن المنطق يشير إلى خلاف ذلك. فمن الواضح أنه يجب عمل شيء ما. لكن مثل هذه الأعمال لا يمكن أن تنبثق إلا عن الإرادة السياسية المناسبة.

وبينما نحيي الذكرى السنوية العاشرة لاعتماد معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، نتذكر كيف كان عملنا طويلا وشاقا للتوصل إليها. ومع الأسف، ليس لدينا حتى الآن من التصديقات عليها ما يكفي لأن تدخل حيز النفاذ. وبدون تلك المعاهدة، أسمحوا لي أن أؤكد مجددا وبصورة لا لبس فيها، أن العالم سيكون أقل أمنا إلى حد كبير. ولذلك، نناشد دول المرفق ٢ الـ ١١ التي تصديقها أساسي لدخول المعاهدة حيز النفاذ أن تقوم بالتصديق عليها في أقرب وقت ممكن. وفي نفس الوقت، نحث جميع الدول الأخرى على التقيد بوقف اختياري للتجارب النووية.

وفي هذا السياق، أودّ أن أضيف أن سلطات بنغلاديش قد أعربت عن قلقها البالغ إزاء التجربة النووية التي قامت بها مؤخرا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. إننا نعتقد أن هذه الإجراءات تزيد من تفاقم الوضع الدولي المتوتر فعلا ولا تخدم أيّ أغراض إيجابية. إننا نحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تعود إلى المحادثات بدلا من ذلك.

وليس الأمر أن جهودنا لا طائل منها دائما. لقد كان هناك مناسبات بينا فيها بصيصا من الأمل، أو حتى احتمالات أكثر إشراقا. لقد شاهدنا إنجازات طفيفة في عاميّ ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ويجب عدم إضعاف تلك الانجازات. إن الثمن الذي سندفعه جرّاء نكوثنا بالتزاماتنا وواجباتنا سيكون باهظا. يجب علينا البناء على تلك النجاحات. يجب علينا تنفيذ ما اتفقنا عليه. وتجب الإشارة بصورة خاصة إلى الخطوات العملية الـ ١٣ التي اعتمدها المؤتمر الاستعراضي لعام ٢٠٠٠ للتنفيذ المنتظم للمادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ونحن كذلك سعداء للتقدم المتواضع الذي أحرز فيما يتعلق بتطبيق ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وتوقيع ١٧ دولة على البروتوكولات الإضافية وثماني دول على اتفاقات نظام الضمانات الشامل. وهناك أيضا التحول الطفيف دوما في التركيز على العمل الموضوعي لمؤتمر نزع السلاح الذي وقع هذا العام والذي نشجعه. إنني أشير إلى العمل على وضع جدول متفق عليه لأول مرة خلال عقد مع بذل جهود خاصة ليعكس المخاوف الأمنية لجميع الدول. يجب الاستفادة من الزخم الناتج عن ذلك. يجب على مؤتمر نزع السلاح أن يستأنف عمله الموضوعي انسجاما مع الاستنتاج الذي توصلت إليه محكمة العدل الدولية بالإجماع بأنه يوجد التزام بمواصلة المفاوضات بنية حسنة واختتامها، ما يؤدي إلى نزع السلاح النووي بكل جوانبه تحت مراقبة دولية صارمة وفعّالة.

إن أفضل منهج لتحقيق هدفي نزع السلاح وعدم الانتشار هو النضال من أجلهما في إطار عمل متعدد الأطراف. ويمكن أن يكون ذلك حاليا أو يبدو حاليا من الشكوك التي تغلف في كثير من الأحيان النُهج الثنائية أو حتى المتعددة الأطراف. إن تعددية الأطراف ذات المعنى والفعّالة في آلية نزع السلاح يمكن أن تستلزم تفعيل جبهتين: مؤتمر نزع السلاح وهيئة نزع السلاح. في مؤتمر نزع السلاح يمكن تحقيق ذلك من خلال استئناف المفاوضات للتوصل إلى معاهدة غير تمييزية ومتعددة الأطراف يمكن التحقق منها بصورة دولية وفعالة تحظر إنتاج المواد

الانشطارية. ونرحب بالتطورات الايجابية لتحقيق ذلك وبإسهامات الدول الرئيسية الحائزة للأسلحة النووية، بما في ذلك وبصورة خاصة الولايات المتحدة. أمّا على جبهة هيئة نزع السلاح، فنحن بحاجة إلى الاتفاق على جدول أعمال للدورة الموضوعية، وفي نفس الوقت، إعداد أنفسنا لإعطاء دفعة لاجتماع اللجنة التحضيرية لمؤتمر الاستعراض للأطراف في معاهدة عدم الانتشار لعام ٢٠٠٧.

ومن الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية قد أظهرت القليل من الإرادة أو التقدم نحو نزع السلاح. صحيح، لقد تم تدمير بعض الرؤوس الحربية القديمة. لكن يبدو أن سبب ذلك كان التطلع إلى التحديث وليس الرغبة في التمشي مع أي التزامات تعاهدية. وفضلا عن ذلك، تضاف الدقة إلى المخزونات، وتستحدث أنواع أكثر جدة من الأسلحة. ولا داعي إلى القول إن تلك العوامل تعزز النزوع إلى استعمال تلك الأسلحة ولها عواقب مزعزعة للاستقرار خطيرة وضارة. ويمكن أن يغري ذلك بالقيام بضربات جراحية من المفترض ألاّ تسبب أضرارا تبعية مفرطة. ومن الممكن أن يصبح خوض الحرب النووية وهدف الفوز فيها إمكانية نظرية.

يجب القيام بكل شيء لمنع أيّ جهة فاعلة من غير الدول من حيازة الأسلحة النووية. وإذا نظر إلى حيازتها كوسيلة لتلبية احتياجاتها الأمنية، وينظر إليها على أنها تزيد من القوة السياسية وحتى العسكرية، ستصبح مغرية للذين يملكون القدرات على حيازة نفس الشيء. وبعبارة أخرى، إذا كان لدى البعض مثل هذه الأسلحة التي ينظر إليها وكأنها تزيد من قوتهم، فإن آخرين سيريدون الحصول عليها أيضا. وهذا منطق لا جدال فيه. فعلى سبيل المثال، إذا وجدت مثل هذه الأسلحة في أيّة منطقة، سيسعى الآخرون إلى ردع الذين يملكون تلك الأسلحة بقدرات مماثلة. فالجيران الحائزون للأسلحة النووية لا يلهمون النزوع إلى عدم العنف، مثل التخلص من الأسلحة. هذه أنماط أساسية في سلوك البشر والدول ما زالت تتواصل عبر التاريخ. فإذا كان هناك دول تشعر حقيقة أنها بحاجة إلى الأسلحة النووية لتعزيز شعورها بالأمن، فإننا سنكون قد فشلنا. إذا وجدت دولة واحدة كذلك، ستكون قريبا هناك أخرى وأخرى.

ومثلما أنه لا ينبغي إقامة العدالة فحسب، وإنما ينبغي أيضا أن تشعر الناس بإقامتها، يجب على نظمنا ألا تكفل الأمن للدول فحسب، بل أن تكفل لها أيضا الشعور بهذا الأمن. ويجب في المقام الأول أن تكون النظم نزيهة وعادلة ومنصفة، ويجب الإحساس بأنها كذلك. وحتى في العصر النووي، لا يختلف التصرف العسكري عن الحكمة التقليدية التكتيكية، على نحو ما جاء في كلمة الرقيب المشهورة إلى جنوده: ”أيها الرجال، ثقوا بالله، ولكن حافضوا على بارودكم من البلل“.

وفي مواجهة هذا الواقع، يمكن أن تشير بنغلاديش بفخر إلى سجلها النقي فيما يتعلق بنزع السلاح وعدم والانتشار. لقد اخترنا عن وعي وبدون شروط ألا نحصل على أسلحة نووية. وكنا أول دولة في المرفق الثاني في جنوب آسيا توقع وتصدق اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. كما أننا طرف أيضا في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، وأبرمنا اتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، بما في ذلك البروتوكولات الإضافية. ونرى أن هذه الحقائق دليل كاف على التزامنا الدستوري الذي لا يتزعزع بهدفي نزع السلاح وعدم والانتشار.

ولقد اعتمدنا المواقف التي أشرت إليها لأننا نرى أن سلامتنا وأمننا يكمنان في عمل ذلك. ولكن ما نخشاه هو أن الجميع في المناخ الدولي الحالي قد لا ينظرون إلى هذه المسألة بتلك الطريقة. فقد يكون هناك من يستنتجون أن أمنهم يتعزز بحيازتهم للأسلحة النووية، لأن من يتصورون أنهم

مصدر خطر لهم حائزون على هذه الأسلحة. والتحدي الذي نواجهه هو إقناعهم، وإقناع سائر الأطراف بأن حيازة أسلحة الدمار الشامل هذه لا يمكن قط أن تعزز السلامة والأمن في الأجل الطويل، وأنه إلى أن يحين الوقت الذي نخلّص فيه عالمنا من هذه الأسلحة ستظل الإنسانية رهينة لاستعمالها أو الخوف من استعمالها.

وعلى الرغم من النكسات التي شهدناها على مر التاريخ، لا خيار أمامنا سوى أن نواصل السعي إلى تحقيق أهدافنا، حتى وإن بدت أحيانا أنها لا يمكن بلوغها. وكما قال شاعر مشهور ”إن قدرة الإنسان يجب أن تتجاوز ما هو في متناول يده، وإلا فلماذا وجدت السماء؟“

**السيد شي زونجون** (الصين) (تكلم بالصينية): يكتسي تعزيز عملية نزع السلاح النووي والحد من خطر الانتشار النووي بأهمية كبيرة لتحسين الحالة الأمنية الدولية وصون السلم العالمي. ويجب أن يكثف المجتمع الدولي جهوده في الجوانب التالية.

أولا، ينبغي أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بالحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، وإبرام صك قانوني دولي في موعد مبكر.

ثانيا، ينبغي أن يكون نزع السلاح النووي عملية عادلة ومعقولة للتخفيض التدريجي من أجل إقامة توازن عند حد أدنى. ويتحمل البلدان اللذان يمتلكان أكبر ترسانتين من الأسلحة النووية مسؤولية خاصة وأساسية عن نزع السلاح النووي. وينبغي لهما أن يزيدا من تخفيض ترسانتيهما النوويتين بطريقة يمكن التحقق منها ولا رجعة فيها، بغية تهيئة الأحوال اللازمة لتحقيق الهدف النهائي المتمثل في نزع السلاح النووي الكامل والشامل. وينبغي أن يتبع أي تدبير لنزع السلاح النووي المبادئ التوجيهية لإقامة التوازن والاستقرار الاستراتيجيين العالميين والأمن غير المنقوص للجميع.

ثالثا، ينبغي، إلى أن يتحقق هدف الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، أن تلتزم الدول الحائزة للأسلحة النووية بعدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، والتعهد بدون شروط بعدم استعمال الأسلحة النووية ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. وينبغي أن يبرم المجتمع الدولي، في موعد مبكر، صكا قانونيا دوليا بشأن الضمانات الأمنية السلبية إزاء الدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

رابعا، ينبغي أن يصل مؤتمر نزع السلاح إلى اتفاق بشأن برنامج عمله في أسرع وقت ممكن، بغية إنشاء لجان مخصصة وبدء الأعمال الموضوعية بشأن مسائل مثل نزع السلاح النووي، والضمانات الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية، ومنع حدوث سباق للتسلح في الفضاء الخارجي.

خامسا، ينبغي بذل الجهود للعمل على دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ مبكرا، وينبغي إلى حين أن يحدث ذلك مواصلة الوقف الاختياري على تجريب الأسلحة النووية.

وقد أيدت الصين دائما الحظر الكامل والتدمير الشامل للأسلحة النووية، والتزمت باستمرار بتعزيز عملية نزع السلاح النووي على الصعيد الدولي. وهي بصفتها دولة حائزة للأسلحة النووية، لم تتنصل قط من مسؤولياتها والتزاماتها فيما يتعلق بنزع السلاح النووي، ومارست دائما أقصى قدر ممكن من ضبط النفس فيما يتصل بنطاق أسلحتها النووية وتطويرها. ونحن نبقي دائما الترسانة النووية للصين عند المستوى الأدنى اللازم للدفاع عن النفس.

وتتقيد الصين بدون شروط بسياسة عدم البدء باستعمال الأسلحة النووية، وعدم استعمالها أو التهديد باستعمالها ضد الدول غير الحائزة للأسلحة النووية أو المناطق الخالية من الأسلحة النووية. ولقد أعلنت الصين أنها ستوفر ضمانات أمنية سلبية وإيجابية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية.

وتؤيد الصين إجراء مفاوضات بشأن معاهدة متعددة الأطراف، وغير تمييزية، ويمكن التحقق منها على الصعيد الدولي وبفعالية لوقف إنتاج المواد الانشطارية، وفقا للولاية الواردة في تقرير شانون، وعلى أساس برنامج عمل شامل ومتوازن لمؤتمر نزع السلاح. وتدرس الصين بدقة مشروع المعاهدة المقترح من الولايات المتحدة في مؤتمر نزع السلاح.

وتؤيد الصين بقوة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وتبذل كل جهد ممكن لتعزيز نفاذها في موعد مبكر. وستواصل الصين التقيد بالتزامها بالوقف الاختياري قبل أن تدخل المعاهدة حيز النفاذ.

وتحترم الصين الجهود التي تبذلها البلدان والمناطق ذات الصلة للقيام طواعية بإنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية، على أساس ما تجريه من مشاورات فيما بينها، وتدعم تلك الجهود، وقد وقعت في هذا الشأن على جميع بروتوكولات معاهدات المناطق الخالية من الأسلحة النووية المفتوحة للتوقيع.

ستبدأ في العام القادم جولة أخرى لعملية استعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. وتؤيد الصين بقوة هذه العملية، وتأمل أن تتقيد جميع الأطراف بالتزاماتها بموجب المعاهدة، وأن تتبع نهجا بناء لكفالة نجاح المؤتمر الاستعراضي. وتأمل الصين أيضا أن يكون أول اجتماع للجنة التحضيرية ناجحا.

وفيما يتعلق بتجربة السلاح النووي التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، سأتلو عليكم البيان التالي لوزير خارجية جمهورية الصين الشعبية:

”في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، قامت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بطريقة صارخة بإجراء تجربة لسلاح نووي في تجاهل لمعارضة المجتمع الدولي المشتركة. وتعارض حكومة الصين بقوة ذلك العمل. ويمثل نزع سلاح شبه الجزيرة الكورية ومعارضة الانتشار النووي موقفا راسخا وثابتا للحكومة الصينية. وتحث الصين بقوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على التقيد بالتزاماتها بنزع السلاح النووي، ووقف جميع التحركات التي قد تزيد من تردي الحالة، والعودة إلى المحادثات السداسية.

”أن الحفاظ على السلم والاستقرار في منطقة شمال شرق أسيا يكفل تحقيق مصالح جميع الأطراف المعنية. وتطلب حكومة الصين إلى جميع الأطراف المعنية أن تتحلى بالتعقل في ردها، وأن تواصل السعي إلى التوصل إلى حل سلمي عن طريق التشاور والحوار. وستمضي الصين في بذل كل جهد ممكن لبلوغ ذلك الهدف“.

وفي ضوء الحالة الراهنة، يصبح من المهم والملح عمليا زيادة تعزيز عملية نزع السلاح النووي. والصين على استعداد للعمل مع كل البلدان كي تلتمس بنشاط سبلا فعالة لتحقيق نزع السلاح النووي الكامل والشامل.

**السيد بشارة** (المغرب) (تكلم بالفرنسية): يرحب وفد المملكة المغربية بهذه المناقشة المواضيعية بشأن مسائل الأسلحة النووية. فمخاطر انتشار الأسلحة النووية تشكل تحديا رئيسيا للمجتمع الدولي. ويجب دراسة هذه الأخطار

وتحليلها على نحو دقيق وموضوعي. ونلاحظ، بشيء من الدهشة، أنه بعد مضي ما يزيد على ١٥ سنة على سقوط حائط برلين ونهاية المواجهة الإيديولوجية والاستراتيجية بين الكتلتين، ما زال هناك ٠٠٠ ٢٧ رأس نووي في العالم، منها ٠٠٠ ١٢ منشورة بالفعل. وينبغي الاعتراف بأن هذه الأرقام تثير الجزع ولا يمكن أن تبعث على اطمئنان المجتمع الدولي.

ومن رأي المملكة المغربية، التي تلتزم التزاما عميقا بمزايا الحوار والتعاون، أن الاستراتيجية القائمة على اتخاذ خطوات صغيرة، والتحقيق التدريجي للأهداف العملية، هي وحدها التي تمكننا من إحراز تقدم نحو نزع الأسلحة النووية وعدم انتشارها. ولهذا فإن من الأهمية الحيوية تعزيز الصكوك الدولية الموجودة حاليا — ولا سيما معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. ويجب علينا، في الوقت ذاته، أن نحقق قدرا أكبر من الانضمام إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. فالتنفيذ الفعال والكامل لهذه المعاهدة هو وحده الذي سيمنع تحديث المخزونات الحالية، بل وعدم ظهور دول نووية جديدة. ولهذا فإن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك أساسي للأمن الدولي يجب احترامه روحا ونصا.

ويتطلب العمل الفعال الرامي إلى التوصل إلى نتائج ملموسة اتباع نهج متوازن إزاء مسائل الأسلحة النووية. وينبغي، في هذا الصدد، أن نتذكر أن معاهدة عدم الانتشار تقوم على أساس توازن يجب التقيد به بدقة: التزام الدول النووية بالعمل من أجل تحقيق نزع السلاح العام الكامل؛ والحقوق المعترف بها في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية؛ ومطالبة الدول غير الحائزة للأسلحة النووية بالاحترام التام لالتزاماتها بعدم الانتشار النووي. ويجب احترام هذا التوازن القائم على تقسيم الحقوق والالتزامات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة للأسلحة النووية. وفي مقابل ذلك، ينبغي أن نتذكر أهمية الوثيقتين الختاميتين لمؤتمري الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠، اللتين لم تنفذا لسوء الطالع إلا تنفيذا جزئيا وغير كاف، ولا سيما فيما يتعلق بقرار عام ١٩٩٥ بشأن الشرق الأوسط.

ومن بين التحديات الجديدة التي تواجه المجتمع الدولي، ينبغي أن نخص بالذكر مخاطر الإرهاب النووي. ولا يملك المرء إلا أن يرتعد عندما يتصور العواقب الوخيمة لوقوع هجوم إرهابي على مركز حضري كبير تستخدم فيه الأسلحة النووية أو مكوناتها. ويجب دراسة هذا التحدي بجدية ومسؤولية. ويدل اتخاذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) على عزم المجتمع الدولي على أن يتصرف بطريقة تعاونية لمواجهة هذا الخطر.

ويمثل استمرار انتشار نظم القذائف التسيارية التي يمكن أن تكون أدوات لتوصيل أسلحة الدمار الشامل تحديا متعاظما آخر للمجتمع الدولي. ومدونة لاهاي لقواعد السلوك لمكافحة انتشار القذائف التسيارية هي الصك الرئيسي المتعدد الأطراف لمكافحة انتشار القذائف التسيارية. ولقد سمحت لنا هذه المدونة بتصحيح أوجه النقص الواضحة.

وتتشرف المملكة المغربية منذ ٢٢ حزيران/يونيه بترأس مجموعة الدول المنضمة إلى مدونة لاهاي، ولن يدخر بلدي جهدا في أثناء فترة ولايته لتعزيز أهداف المدونة والعمل على تحقيق عالميتها، ومن ثم تخفيض مخاطر انتشار القذائف التسيارية. ويبلغ حاليا عدد الدول المنضمة لمدونة لاهاي ١٢٥ دولة. وهذه نتيجة هامة ينبغي تعزيزها بتعريف الدول التي لم تنضم بعد إليها بطابعها الفريد، وسعيها للإسهام في تحقيق الأمن الدولي.

وقررت الدول الموقعة على المدونة في اجتماعها المعقود في فيينا في حزيران/يونيه ألا تقدم مشروع قرار في الدورة الحالية للجنة الأولى. إلا أن الوفد المغربي يعتزم أن يغتنم الفرصة السانحة في أثناء عمل اللجنة الأولى كي يواصل مشاوراته غير الرسمية وجهوده للتوعية من أجل تيسير التنفيذ الفعال لجميع أحكام مدونة لاهاي، وبهذا يزيد من دعمها في المجتمع الدولي، وهذا هو شاغلنا الرئيسي الآن.

**السيد بولسين** (النرويج) (تكلم بالانكليزية): أصبح من الحكمة التقليدية أن نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي شيئان مرتبطان. ولكن الحكمة التقليدية تكون أحيانا صائبة. فلا يزال من الصحيح أن الأسلحة النووية المفككة والمدمرة لا يمكن انتشارها.

وتضطلع الدول جميعها بمسؤولية عن منع انتشار الأسلحة النووية. ولقد اتخذت الدول الأعضاء عددا من تدابير عدم الانتشار على الصعيد الوطني. فقد وضعت نظم لمراقبة الصادرات، تشارك فيها النرويج بنشاط. غير أن المبادئ التوجيهية لا تطبق على الصعيد العالمي. ولهذا ندعو جميع الدول إلى تنفيذ تدابير وطنية فعالة لمراقبة الصادرات. وبهذه الطريقة، ستكون الدول في وضع أفضل للاستفادة من التعاون النووي السلمي.

وبالإضافة إلى نظم مراقبة الصادرات، يطلب قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤) إلى المجتمع الدولي أن يبذل قصاراه لمنع حصول الإرهابيين على أسلحة الدمار الشامل. ونطلب إلى جميع الدول، في هذا الصدد، أن تصدق وتنفذ الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي اعتمدتها الجمعية العامة في العام الماضي.

وأود أيضا أن أؤكد على أن الحماية المادية الكافية للمواد النووية حاسمة الأهمية. ويلزم بذل المزيد من الجهود لتحويل مفاعلات البحوث النووية في القطاع المدني من مفاعلات تعمل باليورانيوم العالي التخصيب إلى مفاعلات تعمل باليورانيوم المنخفض التخصيب. ولا يمكننا أن ندع اليورانيوم المدني العالي التخصيب يقع في أيدي الإرهابيين.

وأكرر الإعراب عن تأييد النرويج القاطع للضمانات الشاملة للوكالة الدولية للطاقة الذرية والبروتوكولات الإضافية. وكما أكدت فنلندا باسم الاتحاد الأوروبي في بيانها الموجز صباح اليوم، تواصل النرويج أيضا العمل لتحقيق الانضمام العالمي لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

وفي حين تقع على عاتق الدول جميعها مسؤولية مشتركة عن الإسهام في عدم الانتشار، فإن من الواضح أن الدول الحائزة للأسلحة النووية تضطلع بمسؤولية إضافية فيما يتصل بضبط النفس في الميدان النووي ونزع السلاح النووي. ويمكن في هذا الشأن توخي بذل مجموعة من الجهود. وأود هنا أن أشير إلى قليل منها.

أولا، إن بعض الدول الحائزة للأسلحة النووية أكثر شفافية من غيرها فيما يتصل بمسائل الأسلحة النووية. ونحن نشجع على زيادة الشفافية بوجه عام. ويجب القيام بمزيد من العمل، على الرغم من تدمير عدد كبير من الأسلحة النووية منذ عام ١٩٩٠. ونناشد الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تنال الفضل في هذا بزيادة شفافيتها فيما يتصل ببرامجها النووية.

ثانيا، نأمل أن يتم تجديد معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وتعزيزها على أساس مبدأ اللارجعة والتحقق.

ثالثا، ينبغي أن تبدأ فورا المفاوضات بشأن إبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية. ومطلوب من جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية، ريثما يتحقق ذلك، أن تعلن وقفها الاختياري لإنتاج هذه المواد أو تعيد تأكيد ذلك. وينبغي الحد من المواد الانشطارية

الزائدة التي يمكن استخدامها في الأسلحة النووية، وذلك بتحويلها إلى وقود نووي للأغراض المدنية. ويمكن بهذه الطريقة أن يسهم نزع السلاح في استخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية.

رابعا، ينبغي أن تبذل الدول ذات الصلة كل جهد ممكن للمساعدة على نفاذ اتفاقية الحظر الشامل للتجارب النووية. وريثما يتم ذلك، نتوقع أن يتم التقيد بوقف اختياري تام للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية. وفي ذلك الصدد، تتحرك جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في اتجاه خاطئ تماما وغير مقبول على الإطلاق.

خامسا، ثمة وقت معين للإنذار بين لحظة اتخاذ القرار باستعمال أي سلاح نووي ولحظة إطلاقه. ويرى وفدي أنه كلما طال وقت الإنذار ذلك قلت إمكانية حدوث تبادل غير مقصود لإطلاق الأسلحة النووية.

سادسا، ثمة دعم واسع النطاق لمفهوم المناطق الخالية من الأسلحة النووية. إلا أنه لم تدخل بعد إلى حيز النفاذ سوى منطقة واحدة من هذه المناطق، مع تصديق بروتوكولاتها من الدول الحائزة للأسلحة النووية. ويجب علينا أن ندرس، بالاشتراك النشط من جانب الدول الحائزة للأسلحة النووية، كيف يمكن للمناطق الأخرى أن تحقق إمكاناتها.

وأخيرا، أشار وكيل الأمين العام تاناكا بالأمس إلى حدوث قدر من الإجهاد في المجتمع الدولي فيما يتعلق بعدم انتشار الأسلحة النووية ونزعها. وقد يكون على حق في ذلك لعدد من الأسباب التي لن أناقشها الآن. ولكن صيحة الإيقاظ التي أطلقت يوم الأحد الماضي كانت مدوية ومخيفة. وينبغي أن يدفعنا الإحساس بالإلحاح الذي نشعر به إلى التوصل إلى اتفاق لاتخاذ عدد من القرارات والمقررات أكثر مما اعتدنا عليه في اللجنة الأولى. وعلى الرغم من أن القرارات لا تنقذ العالم فإنها يمكن – على الأقل في ظل الأحوال العادية – أن تشكل إسهاما قيما.

**السيد ماين** (اليابان) (تكلم بالانكليزية): نظرا لضيق الوقت، لن أتناول إلا البنود الهامة فقط.

وأبدأ كلمتي بالأسلحة النووية. فبعد دخول معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية حيز النفاذ، بدأت الولايات المتحدة والاتحاد الروسي التفاوض بشأن الحد من الأسلحة النووية وتخفيضها. غير أن بعض البيانات غير الرسمية تقدر أنه لا يزال يوجد حوالي ١٦ ٠٠٠ رأس نووي. ونذكِّر بأن المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار تشجع الدول على اتخاذ المزيد من الخطوات التي تؤدي إلى نزع السلاح النووي.

وتشيد اليابان بالجهود المبذولة من الولايات المتحدة والاتحاد الروسي لتخفيض ترسانتيهما النوويتين، وفقا لمعاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، ومعاهدة موسكو، وتشجعهما على إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية تزيد على تلك التي تنص عليها المعاهدة، مع التأكيد على أهمية مبادئ اللارجعة، والتحقق، وزيادة الشفافية. وستولي اليابان في ذلك الصدد اهتماما أكبر للمشاورات بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن معاهدة تخفيض الأسلحة الاستراتيجية التي ستنتهي في عام ٢٠٠٩. ونأمل أن تبذل الدول الأخرى الحائزة للأسلحة النووية جهودا مماثلة أو جهودا أكبر لتخفيض ترساناتها النووية، وفقا للالتزامات التي اضطلعت بها في مؤتمري استعراض معاهدة عدم الانتشار في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠.

وينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية مواصلة تخفيض الحالة التشغيلية لنظم الأسلحة النووية بسبل تعزز الاستقرار والأمن الدوليين. وعلاوة على ذلك، يكتسي تقليل دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية بأهمية أساسية،

بغية الحد من خطر استعمال هذه الأسلحة، ولتيسير عملية القضاء التام عليها.

ويتسم إضفاء الطابع العالمي على معاهدة عدم الانتشار بأهمية مماثلة. وتناشد اليابان الدول غير الأطراف في معاهدة عدم الانتشار التي تمتلك أسلحة نووية أن تنضم إلى المعاهدة بصفتها دولا غير حائزة للأسلحة النووية بدون إبطاء وبدون شروط.

ويمثل إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أكبر خطوة منطقية واقعية نحو التدبير التالي المنطقي المتعدد الأطراف لنزع السلاح. وكثيرا ما توصف أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بأنها في المقام الأول مسألة تتعلق بعدم الانتشار. إلا أن الدول التي توجد في حوزتها مواد انشطارية لاستخدامها في أغراض الأسلحة النووية ستكون ملزمة بموجبها على الأقل بوضع حد على إنتاج المواد الانشطارية. وهذا ليس التزاما قانونيا صريحا على الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب معاهدة عدم الانتشار. وبناء على ذلك، وبغض النظر عن طريقة معاملة المخزونات الموجودة حاليا، من شأن أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية أن توفر جانب اللارجعة، لأنه لن يسمح للدول التي توجد في حوزتها مواد انشطارية لأغراض الأسلحة النووية بإنتاج هذه المواد. ووضع مثل هذا الحد هو وحده الذي يمكن أن يؤدي إلى تخفيض إنتاج المواد الانشطارية لأغراض الأسلحة النووية وإزالة هذه المواد فيما بعد. ولهذا فإن أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هامة أيضا كتدبير لنزع السلاح النووي من شأنه أن يعزز جانب نزع السلاح في معاهدة عدم الانتشار.

لقد جرت في المداولات المركزة في مؤتمر نزع السلاح هذا العام مناقشات بشأن جميع الجوانب المتعلقة بأي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية، بما في ذلك التعريف، والنطاق، والمخزونات، والتحقق، واستنفدت هذه المناقشات تقريبا كل الوقت المخصص لها في الجلسات الرسمية وغير الرسمية. وعلاوة على ذلك، وعلى الرغم من وجود مجموعة من الاختيارات بشأن كامل جدول أعمال المؤتمر، فإن مما له دلالته الهامة أنه لم يعرب أي بلد – بما في ذلك الدول الحائزة للأسلحة النووية – عن معارضته لإنشاء لجنة مخصصة للتشاور في المؤتمر بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأؤكد هنا من جديد ما خلصت إليه في بياني في إحدى الجلسات الختامية للمؤتمر: إنه بينما يلزم إجراء المزيد من المداولات في المؤتمر بشأن بنود جدول الأعمال الرئيسية الأربعة جميعها، فإن مسألة إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية هي وحدها التي وصلت إلى مرحلة إنشاء لجنة مخصصة للمفاوضات. ومرة أخرى، تطالب اليابان بالبدء فورا في مؤتمر نزع السلاح في مفاوضات بشأن إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

وأود أن أتكلم مرة أخرى عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، لأن هذا بند هام. فقد أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر أنها أجرت تجربة لسلاح نووي، واكتشفت جهة معنية في اليابان حدوث موجة اهتزازية غير عادية النمط. ويمثل ذلك العمل الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بالاقتران مع تطويرها للقذائف التسيارية التي قد تكون لديها القدرة على إيصال أسلحة الدمار الشامل، مشكلة خطيرة، ويثير قلقا شديدا للغاية. إذ يشكل هذا العمل تحديا لأمن اليابان غير مقبول على الإطلاق. وتعترض اليابان بقوة على العمل الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتستنكره تمام الاستنكار.

وتشكل تجربة السلاح النووي التي أجرتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطرا جسيما على السلم والأمن لا في اليابان فحسب وإنما أيضا في شرق آسيا والمجتمع الدولي بأسره. ويمثل هذا تحديا خطيرا لنظام معاهدة عدم الانتشار، وهو لا ينتهك إعلان بيونغيانغ المشترك بين جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية واليابان، والبيان المشترك للمحادثات السداسية فحسب، وإنما يتجاهل أيضا روح قرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، والبيان المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر (S/PRST/2006/41) الصادر عن رئيس المجلس.

ولذلك السبب، طرحت اليابان هذه المسألة في مجلس الأمن في ٩ تشرين الأول/أكتوبر، وتناولتها أيضا في اللجنة الأولى، بالاشتراك مع بقية أعضاء الأمم المتحدة. وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة، بصفتها دولة عضوا في الأمم المتحدة، بالتقيد الدقيق بقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦). وتطالب اليابان بقوة مرة أخرى بأن تنفذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على نحو تام البيان المشترك لمحادثات الأطراف الستة الذي التزمت فيه جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بالتخلي عن جميع الأسلحة النووية والبرامج النووية الحالية، وبالعودة في موعد مبكر إلى معاهدة عدم الانتشار وضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وفيما يتصل بمسألة البرنامج النووي لإيران، لم تستعد ثقة المجتمع الدولي، التي هي شرط أساسي لدى القيام بأنشطة نووية حساسة، مثل التخصيب وإعادة المعالجة. واليابان تحث إيران حثا قويا على الامتثال الكامل لقرار مجلس الأمن ١٦٩٦ (٢٠٠٦)، عبر تعليقها الفوري لجميع الأنشطة المتصلة بالتخصيب، والعودة إلى عملية التفاوض.

وتدعم اليابان منذ وقت طويل جهود التفاوض حول معاهدة بشأن منطقة خالية من السلاح النووي في آسيا الوسطى. وهي تعتبر توقيع بلدان آسيا الوسطى الخمسة على هذه المعاهدة، في سيميبالاتنسك في ٨ أيلول/سبتمبر، جهدا لتوطيد السلم والاستقرار في المنطقة، فضلا عن ترسيخ عدم الانتشار النووي. وفي نفس الوقت، وكما جاء في مبادئ وتوجيهات تقرير هيئة نزع السلاح عام ١٩٩٩، من المهم استشارة الدول التي تمتلك سلاحا نوويا، أثناء التفاوض بشأن كل معاهدة وبروتوكولاتها، ذات صلة بإقامة منطقة خالية من السلاح النووي، بغية تيسير توقيع تلك الدول وتصديقها على تلك البروتوكولات. وفي هذا الشأن، تنوه اليابان بالاستعداد الذي أعربت عنه بلدان آسيا الوسطى الخمسة لمواصلة المشاورات حول بعض النقاط في المعاهدة. وهي ستولي اهتماما وثيقا للمشاورات المستقبلية بين البلدان المعنية، لكي تضمن إسهام المعاهدة في سلام المنطقة واستقرارها.

وختاما، أود أن أعرض مشروع قرار حول نزع السلاح النووي. ففي السنة الماضية، أعدنا صياغة مشروع قرارنا السابق بعبارات أقوى، لكنها أكثر إيجازا. ومشروع القرار هذا، المعنون ”تجدّد التصميم على الإزالة الكاملة للأسلحة النووية“، لم يعتمد بتصويت أغلبية ١٦٨ بلدا مؤيدا فحسب، وهو التصويت بأكبر عدد منذ تقديم مشروع القرار الأصلي، بل حظي أيضا بدعم واسع من بلدان ذات مواقف مختلفة. وهذا ما يثبت وجود قاعدة مشتركة في المجتمع الدولي لتوجيه محدد في تعزيز نزع السلاح النووي، على الرغم من الفشلين اللذين مُني بهما مؤتمر استعراض معاهدة عدم الانتشار النووي ومؤتمر قمة الأمم المتحدة في السنة الماضية.

وفي هذه السنة، بالإضافة إلى مشروع النص الذي يؤكد أهمية بدء العملية الجديدة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار النووي أُدخلت لغة تدعو إلى البدء الفوري بالعمل الموضوعي من جانب مؤتمر نزع السلاح بأقصى طاقته، استنادا إلى التطور الإيجابي هذه السنة، إلى جانب الإعراب

عن القلق العميق إزاء إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأنها قد أجرت تجربة نووية.

وتأمل اليابان من جميع البلدان، بما فيها الدول الحائزة للسلاح النووي، بغض النظر عن أية اختلافات في المواقف، أن تتوحد وتدعم مشروع قرارنا، بغية تحقيق الإزالة الكاملة للأسلحة النووية.

**السيد شترويلي** (سويسرا) (تكلم بالفرنسية): أعلنت جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت تجربة نووية تحت سطح الأرض في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦، على الرغم من البيان الرئاسي لمجلس الأمن المؤرخ ٦ تشرين الأول/أكتوبر، والنداءات العديدة من المجتمع الدولي للاعتدال. وسويسرا تدين هذه التجربة التي تتناقض مع جهود المجتمع الدولي لتحقيق عدم الانتشار النووي، وتهدد أمن المنطقة وما هو أبعد منها. وفي الحقيقة، كان يمكن لها أن تطلق العنان لسباق تسلح، قد تتجاوز عواقبه سيطرتنا.

وتؤثر التجربة أيضا بشكل خطير على المحاولات لإضفاء الطابع العالمي على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتنفيذها. فهذه التجربة مناقضة لجوهر تلك المعاهدة، التي وقعت عليها ١٧٦ دولة وصدقت عليها ١٣٥ دولة. وسويسرا تدعو جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى التوقيع والتصديق على هذه المعاهدة في أقرب وقت ممكن. وقد دعتها في عدة مناسبات إلى الانضمام مجددا إلى معاهدة عدم الانتشار النووي، التي انسحبت منها عام ٢٠٠٣.

وسويسرا مقتنعة بأنه ينبغي البحث عن حل سلمي للمشكلة النووية في شبه الجزيرة الكورية في إطار المحادثات السداسية. وبلدي يدعو جميع الأطراف المعنية بالعملية إلى إظهار روح من توافق الآراء، تتيح لها أن تعيد البدء بها سريعا.

وتدعم سويسرا جميع الجهود المتعددة الأطراف لنزع السلاح وتحديد التسلح، المؤدية إلى نتائج ملموسة وقابلة للتحقق. وهي تعتبر معاهدة عدم الانتشار النووي الصك العالمي الوحيد الملزم قانونيا، والمستهدف تعزيز عدم الانتشار ونزع السلاح النووي. فهي بهذا المعنى أداة أساسية للسلم والاستقرار الدوليين.

وبما أننا في المرحلة الأولية من دورة الاستعراض الجديدة، تود سويسرا أن تؤكد أن التأكيد الحالي على عدم الانتشار النووي ينبغي ألا يؤدي إلى تغاضينا عن الركنين الآخرين من معاهدة عدم الانتشار النووي، وهما نزع السلاح النووي واستخدام الطاقة النووية في الأغراض السلمية. ويرى بلدي أنه من الأساسي احترام الحل التوفيقي الذي أدى إلى إبرام تلك المعاهدة – وهي تخلّي الدول عن الأسلحة النووية مقابل التزام الدول النووية بتنفيذ نزع السلاح النووي الكامل. وفيما الأغلبية العظمى من الدول الأطراف التي لا تمتلك أسلحة نووية قد احترمت هذا الالتزام، ولم تحز تلك الأسلحة، فإننا ندعو الدول الحائزة للسلاح النووي إلى مواصلة جهودها المرحلية للوفاء بالتزاماتها بنزع سلاحها.

ولا ريب في أنه أحرز بعض التقدم الإيجابي منذ مؤتمر الاستعراض عام ٢٠٠٠. وقد أدت معاهدة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية إلى تقليصات ملموسة في الأسلحة، النووية والاستراتيجية، وهي خطوة مرحب بها في الاتجاه الصحيح. لكن سويسرا تعتقد أنه لكي تكون جهود نزع السلاح النووي ذات مصداقية، سواء كانت من طرفين أو طرف واحد، ينبغي لها أن تنطوي على مبادئ الشفافية وعدم العودة إلى الوراء والقابلية للتحقق.

وفيما يتعلق بالأسلحة النووية غير الاستراتيجية، فإن الحساب الختامي مختلط. ومن المؤسف أننا نلاحظ أن هناك فجوة واسعة بين الوعود الأحادية والإنجازات الفعلية.

وقد وفت سويسرا بجميع التزاماتها بموجب الوثائق الختامية لمؤتمري الاستعراض في عامي ١٩٩٥ و ٢٠٠٠. ففيما يتعلق بإنجازات عام ١٩٩٥، تؤكد سويسرا أنه من الأساسي احترام مبادئ عدم الانتشار النووي ونزع السلاح النووي وأهدافها، وتود إبراز النقاط التالية التي بدئ بالعمل عليها: أولا، التصديق بلا إبطاء على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية من جانب الدول المدرجة في المرفق ٢ من المعاهدة؛ وثانيا، البدء، في أقرب وقت ممكن، بالمفاوضات في إطار مؤتمر نزع السلاح حول معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية؛ وثالثا، التفاوض بشأن صك متعدد الأطراف ملزم في إطار مؤتمر نزع السلاح بغية تقديم تطمينات أمنية سلبية للدول الأطراف في معاهدة عدم الانتشار النووي، التي لا تمتلك سلاحا نوويا.

وقد قدم الوفد السويسري إلى مؤتمر نزع السلاح ورقة عمل (CD/1771) معنونة ”نهج عملي للتحقق من معاهدة حظر إنتاج المواد الانشطارية“، صاغها أحد خبرائنا، السيد برونو بيللوه، وهو مستشار نووي، ونائب سابق للمدير العام للوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتشمل الورقة الجوانب والتعريفات المختلفة المتصلة بنطاق هذه المعاهدة، وتقترح بالتحديد نهجا واقعيا للتحقق، يهدف إلى وقف جميع أشكال إنتاج المواد الانشطارية للأغراض العسكرية في جميع أرجاء العالم.

وبهذه النتيجة العملية، نؤكد رغبتنا في الوصول إلى تلك المعاهدة، بدون شرط، عبر التفاوض بشأنها في أقرب وقت ممكن.

**السيد كوشيليف** (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): كما ذكر الرئيس فلاديمير بوتين أمس، تدين روسيا التجربة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية. فقد نتج عنها ضرر جسيم لعملية عدم انتشار أسلحة الدمار الشامل. ونأمل في أن تعود جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية إلى عملية التفاوض.

لقد كررنا تأكيد كون مثل هذه الخطوة، مهما كانت أسبابها، لا يمكن إلا أن تفاقم المشاكل في شبه الجزيرة الكورية. فهي مشحونة بالخطر على السلام والأمن والاستقرار في المنطقة، بتقويض نظام عدم الانتشار النووي. وبيان وزارة الخارجية الروسية حول هذه المسألة يطالب بأن تتخذ جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية خطوات فورية للعودة إلى نظام معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ولاستئناف المحادثات السداسية.

والتطورات التي حدثت مؤخرا تثبت مجددا أهمية نزع السلاح النووي، وتذكرنا بحاجة جميع الدول إلى التقيد الصارم بالتزاماتها الدولية في مجال نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي، فضلا عن الحاجة إلى تدابير لمنع وصول هذه الأسلحة الفتاكة إلى أيدي الإرهابيين.

وقد صدقت روسيا على الاتفاقية الدولية لقمع أعمال الإرهاب النووي، التي توفر أساسا صلبا للتعاون الدولي في مكافحة الإرهاب وانتشار أسلحة الدمار الشامل. والمواصلة المنطقية لهذا التعاون هي مبادرة رئيسي روسيا والولايات المتحدة، أي المبادرة العالمية لمكافحة الإرهاب النووي، التي تهدف إلى المساعدة على تنفيذ قرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤)؛ وضمان المحاكمة الحتمية للإرهابيين؛ وتحسين الضوابط المحاسبية وإجراءات الحماية المطبقة على المواد والمرافق النووية؛ وتعزيز التعاون لتطوير الوسائل التقنية لمكافحة الإرهاب النووي.

وهناك مبادرة أخرى لرئيس روسيا، فلاديمير بوتين، تتمثل في إنشاء مراكز للخدمات الدولية لدورة الوقود النووي، هي أيضا موضع تقدير المجتمع الدولي. وتوفر هذه المبادرة بديلا لتطوير العناصر الحساسة لتلك الدورة، وهي تخصيب وإعادة معالجة الوقود النووي المستنفد. وإننا مستعدون للعمل مع جميع البلدان المعنية الأخرى لاستكمال هذه المبادرة وزيادة تطويرها، بمشاركة نشيطة من الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتنفذ روسيا التزاماتها بشأن الخفض التدريجي لترساناتها النووية في إطار اتفاقاتها مع الولايات المتحدة، فضلا عن قيامها بذلك على أساس أحادي. وقد حظيت هذه العملية في السنوات القليلة الماضية بزخم إضافي.

وفي المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قدمت روسيا معلومات محددة عن تقليصات أسلحتها النووية. ومجمل مخزون الأسلحة النووية الروسية اليوم أقل من خُمس ما كان عليه سنة ١٩٩١. وتواصل روسيا تنفيذ معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وقد خفضت ترسانتها النووية بوتيرة أسرع كثيرا من المطلوب بموجب الجدول الزمني المتوخى في المعاهدة. وعلى الرغم من تنفيذ روسيا لالتزاماتها بوتيرة متقدمة على الجدول الزمني، فإنها واصلت تنفيذ سياسة إزالة المزيد من الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وقد اقترحنا على شركائنا في الولايات المتحدة البدء بعملية تفاوضية، لأن صلاحية المعاهدة الحالية تنتهي في كانون الأول/ديسمبر ٢٠٠٩.

ومعاهدة موسكو بين الولايات المتحدة والاتحاد الروسي بشأن تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، إلى جانب الإعلان الروسي – الأمريكي المشترك بشأن إقامة علاقة استراتيجية جديدة، خطوة كبرى نحو نزع السلاح النووي، وإنجاز هام نحو تطوير النظام الأمني الدولي في القرن الحادي والعشرين. وتضمن معاهدة موسكو استمرار عمليات نزع السلاح النووي وتحديد التسلح، وهي إسهام ملموس في تنفيذ روسيا للمادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار النووي.

وبموجب معاهدة موسكو، يجب على روسيا والولايات المتحدة أن تقوما، بحلول نهاية عام ٢٠١٢، بالمزيد من تخفيض مخزون الرؤوس الحربية النووية لديهما، إلى نحو ثلث المستويات التي حددتها معاهدة الأسلحة الهجومية الاستراتيجية لنهاية عام ٢٠٠١. وقد ذكر رئيس الاتحاد الروسي تكرارا أن روسيا مستعدة لخفض ترسانتها النووية على أساس المعاملة بالمثل، إلى مستوى ٥٠٠ ١ رأس حربي نووي أو أقل.

وقد تم خفض ترسانة روسيا النووية غير الاستراتيجية إلى ربع مستواها السابق، وينحصر وجودها اليوم ضمن الحدود الوطنية في مستودعات مركزية تابعة لوزارة الدفاع. ونعتقد أنه من المهم أن تقتدي بمثال روسيا جميع الدول التي تمتلك أسلحة نووية غير استراتيجية، فتضعها مع بنيتها التحتية المرتبطة بها، ضمن حدود أراضيها. وستبقى سياستنا المستقبلية موجهة بالحاجة إلى ضمان عدم العودة إلى الوراء في تخفيض الأسلحة النووية.

ونعلق أهمية خاصة على بدء سريان مفعول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، التي صدقت عليها روسيا. والهدف من هذه المعاهدة هو إيجاد حاجز يُعول عليه للحؤول دون التحسين النوعي للأسلحة النووية، وتعزيز مبدأ عدم العودة إلى الوراء في التقليصات الجارية لها. والمعاهدة تشكل مكونا أساسيا في نظام الأمن الدولي، بالإضافة إلى كونها عاملا حيويا في منع انتشار أسلحة الدمار الشامل.

إننا نرحب بمصادقة فييت نام على المعاهدة. ونأمل أن الدول العشر المتبقية في قائمة الـ ٤٤ ستتخذ الخطوات اللازمة للتقيد بالمعاهدة في أقرب وقت ممكن. ومن المهم أيضا أن يستمر، في هذه الأثناء، الالتزام بالوقف الاختياري للتجارب على الأسلحة النووية وغيرها من المواد النووية المتفجرة.

ويعتقد الاتحاد الروسي أن وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية سيكون خطوة هامة في عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين. وقد دعونا باستمرار إلى التوافق على برنامج عمل متوازن لمؤتمر نزع السلاح يجعل من الممكن استئناف المفاوضات على تلك المعاهدة. وقد اتخذنا خطوات جوهرية وعملية نحو ذلك التوافق.

ونرحب بالتوقيع في ٨ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٦ على القيام بموجب المعاهدة بإنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، ويمثل ذلك حدثا هاما في مجال عدم انتشار الأسلحة النووية بالإضافة إلى كونه تعزيزا لنظام معاهدة عدم الانتشار.

وقد أثبتت روسيا بالأفعال وفاءها بالتزاماتها بموجب المعاهدة. ونحن نؤمن بالامتثال الصارم لتلك المعاهدة ذات الأهمية الحاسمة وبتعزيزها. وما زلنا نؤمن أيضا بأن جميع التحديات والتهديدات التي يواجهها نظام عدم الانتشار يمكن ويجب إيجاد الحلول لها على أساس معاهدة عدم الانتشار.

وندعو جميع الدول إلى التقيد الدقيق بالتزاماتها وفقا لاتفاقات الضمانات مع الوكالة الدولية للطاقة الذرية، وإلى وضع تدابير فعالة ترمي إلى منع الاتجار غير المشروع بالمعدات والتكنولوجيا والمواد النووية. وقد دعونا باستمرار إلى تعزيز نظام ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وإلى تحقيق عالمية البروتوكول الإضافي بشأن تطبيق الضمانات، الأمر الذي سيمكن الوكالة من رصد قصر استخدام المواد والمعدات النووية على الأغراض السلمية ولضمان الشفافية في البرامج النووية الوطنية.

وقد وضعت روسيا ونفذت برنامج دعم علمي وتكنولوجي وطني لضمانات الوكالة. وفي سياق خطة أنشطة الوكالة الدولية للطاقة الذرية للحماية من الإرهاب النووي، فإن روسيا تعمل بالتعاون مع الولايات المتحدة لتنفيذ مشروع خاص بالتصدي للمشكلة التي تمثلها مصادر الإشعاع الذري الخطرة.

ومن المهم أن نتذكر أن قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بتخفيض عدد الأسلحة النووية لا يحدث في فراغ. فإن أفق تخفيض عدد الأسلحة النووية، ومستقبل العملية نفسها، يرتبطان بشكل وثيق بتنفيذ الاتفاقات الأساسية في مجالات مراقبة الأسلحة ونزع السلاح وعدم الانتشار. وهما يتأثران طبعا أيضا بزيادة تمويل الجاهزية العسكرية في عدد من البلدان، وكذلك باستحداث نظم أسلحة جديدة، بما في ذلك نظم الدفاع ضد القذائف التسيارية.

ولا شك في أن نشر الأسلحة في الفضاء الخارجي من شأنه أن يكون عاملا مزعزعا للاستقرار وستكون له عواقب خطيرة بالنسبة لمجمل عملية نزع السلاح وتحديد الأسلحة والأمن الدولي.

وبصفة عامة، نعتقد أن القضاء الكامل على الأسلحة النووية ممكن، ولكن لا يمكن تحقيقه إلا من خلال التقدم التدريجي وبدون التعجل المصطنع وعلى أساس نهج شامل بمشاركة جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية. وبطبيعة الحال، يجب أيضا أن يصان الاستقرار الاستراتيجي وأن يحترم مبدأ الأمن المتساوي للجميع. وسنسترشد بهذا النهج عندما نقرر موقفنا من مشاريع القرارات المتعلقة بالأسلحة النووية.

وكما فعلنا في السنوات الماضية، سنؤيد الأفكار والمقترحات الواقعية والمتوازنة في هذا المجال.

**السيد شانغ دونغ – هي** (جمهورية كوريا) (تكلم بالانكليزية): في بداية مناقشتنا المواضيعية، اسمحوا لي، سيدتي، أن نتقدم إليكم بتحيات وفد بلدي على توجيهكم الممتاز لعمل اللجنة. ونؤكد لكم الدعم الكامل من جانب وفدنا.

لقد شهد المجتمع الدولي في العام الماضي حالتي فشل هامتين في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين: فلا مؤتمر الاستعراض السابع للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، ولا مؤتمر القمة العالمي تمكنا من التوصل إلى نتائج جوهرية في ميدان نزع السلاح وعدم الانتشار النوويين. ومؤتمر الأمم المتحدة لاستعراض التقدم المحرز في تنفيذ برنامج العمل المتعلق بمنع الاتجار غير المشروع بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة من جميع جوانبه ومكافحته والقضاء عليه، عقد بعد طول انتظار، في تموز/يوليه، ولكنه فشل أيضا في التوصل إلى وثيقة ختامية، واضعا كل نظام نزع السلاح في حالة من الفوضى. وكما أشارت اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل بحق في تقريرها ''أسلحة الإرهاب'' في الصفحة ٢٢، فإنه قد حان الوقت أن نجدد تعاوننا وأن نبعث حياة جديدة في الآلية الدولية لنزع السلاح وعدم الانتشار.

إن نزع السلاح النووي يتسم بأهمية حيوية لدوام السلم والأمن الدوليين. ومع أننا نسلم بأهمية التقدم الذي أحرزته الدول الحائزة للأسلحة النووية حتى الآن في تخفيض الترسانات النووية، التقدم الذي يشمل معاهدة موسكو، فما زالت هناك فجوة شاسعة بين ما تأملت فيه الدول غير الحائزة للأسلحة النووية وما حققته فعلا الدول الحائزة للأسلحة النووية. ولردم هذه الفجوة أهمية حاسمة بالنسبة لاستعادة الثقة وروح التعاون الأوثق بين الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لها. ولذلك، فإن وفد بلدي يدعو جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى الوفاء بالتزاماتها بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار من خلال اتخاذها بحسن نية الثلاث عشرة خطوة عملية المتضمنة في الوثيقة الختامية لمؤتمر الاستعراض لمعاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٠.

وفي هذه الأثناء، من أجل التخفيف من حدة الشواغل الأمنية للدول غير الحائزة للأسلحة النووية، نعتقد أنه ينبغي للدول الحائزة للأسلحة النووية أن تقدم تطمينات أمنية موثوقا بها للدول الأطراف في المعاهدة التي تمتثل للمعاهدة ولغيرها من التزامات الضمانات. ويجب أن يكون واضحا بشكل قاطع لدى جميع الدول أن السبيل إلى الأمن والاستقرار لا يمر عبر الأسلحة النووية، بل عبر نزع السلاح والوفاء بالالتزامات والقواعد الدولية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ومعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية وسيلتان أساسيتان تتممان وتعززان معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. والتحديد الكمي والنوعي لاستحداث الأسلحة النووية، والعمل على بدء نفاذ هاتين المعاهدتين، سيشكلان خطوة كبيرة نحو القضاء الكامل على الأسلحة النووية.

وسيكون بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية بالغ الأهمية من أجل القضاء النهائي على الترسانات النووية. ويشهد هذا العام الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على المعاهدة، ومع ذلك ما زال الأمل ضعيفا في بدء نفاذها قريبا. لقد ظللنا نحضن هذه البيضة طوال عقد من الزمان، وقد حان الوقت الآن لأن تفرِّخ ما بداخلها وينطلق. ويهيب وفد بلدي بالدول التي لم توقع بعد على

المعاهدة، وبخاصة الدول العشر المشمولة في إطار المرفق الثاني، أن تفعل ذلك دون مزيد من التأخير.

وستكون الخطوة التالية لبدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وضع معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية التي لا يمكن التقليل من شأن إبرامها في وقت مبكر. وفي هذا الشأن، نعرب عن تقديرنا العميق لمشروع الولاية والمعاهدة المقدم من الولايات المتحدة في أيار/مايو الماضي، الذي نعتقد أنه يوفر لنا أساسا قويا لبدء المفاوضات في مؤتمر نزع السلاح. وفي هذه الأثناء، ونظرا للحاجة الماسة لكبح إنتاج المواد الانشطارية، نحث جميع الدول التي تملك قدرات نووية أن تعلن وقفاً اختيارياً لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة بدون تأخير. وسيساعد ذلك بالتأكيد على تعزيز الشفافية وبناء الثقة بين الدول.

وعلى الرغم من النكسات والتحديات التي واجهتها معاهدة عدم الانتشار، فإنها ما زالت تشكل حجر الزاوية للجهود العالمية من أجل عدم انتشار الأسلحة النووية ونزع السلاح. ولأنها كذلك، لا بد من تعزيزها. وبالإضافة إلى مواصلة العمل من أجل تحقيق عالمية الامتثال لها، يجب أن نسعى أيضا لكي يتم على النطاق العالمي تنفيذ البروتوكول الإضافي للوكالة الدولية للطاقة الذرية، والذي سيؤدي تنفيذه العالمي، بدون شك، إلى تعزيز الثقة العالمية في نظام عدم الانتشار نفسه من خلال تعزيز آلياته للرصد والتحقق. وإذ نبدأ في العام القادم بالعملية التحضيرية للمؤتمر الاستعراضي الثامن، يجب أن نسعى لجعل معاهدة عدم الانتشار تعمل بشكل أكثر فعالية لكي تتمكن من التصدي للتحديات التي تواجهها.

وعلى الرغم من جهود عدم الانتشار النووي التي يبذلها المجتمع الدولي، فإن شمال شرق آسيا، للأسف، يبقى محورا لقضية نووية ملحة. ومما يبعث على الفزع أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية قد أعلنت في ٩ تشرين الأول/أكتوبر أنها أجرت تجربة لسلاح نووي. وتدين جمهورية كوريا العمل الذي قامت به جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوصفه تهديداً خطيراً للسلام والاستقرار في شبه الجزيرة الكورية وفي كل أنحاء شمال شرق آسيا. كما أن التجربة النووية تشكل خرقاً صارخاً للبيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ولقرار مجلس الأمن ١٦٩٥ (٢٠٠٦)، المؤرخ ١٥ تموز/يوليه والإعلان المشترك بشأن جعل شبه الجزيرة الكورية خالية من الأسلحة النووية الصادر في عام ١٩٩١. ويود وفد بلدي أن يذكِّر جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بأن هذا العمل الاستفزازي لا يمكن قبوله أو التسامح معه. ونحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مرة أخرى على التخلي على الفور عن الأسلحة النووية والبرامج النووية القائمة، وعلى الامتثال الأمين لنظام عدم الانتشار، وأخيرا، على أن تتصرف بوصفها عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

**السيد زاركا** (إسرائيل) (تكلم بالانكليزية): لا يسعني إلا أن أستهل بالإشارة إلى التطور المؤسف الأخير في شبه الجزيرة الكورية. وتنضم إسرائيل إلى الآخرين في المجتمع الدولي في إدانة التجربة النووية لكوريا الشمالية. وتمثل هذه التجربة، في رأينا، عملا استفزازياً غير مسؤول يشكل تهديداً خطيراً، ليس للاستقرار الإقليمي في شمال شرق آسيا فحسب، بل أيضا للأمن العالمي والدولي. وتكرر إسرائيل تأكيد دعوتها لمواصلة وقف التجارب النووية، وتتوقع من كوريا الشمالية الامتناع عن اتخاذ أي أجراء من شأنه زيادة تدهور الوضع. وتجدد إسرائيل دعوتها للمجتمع الدولي إلى العمل بحزم على تنفيذ قرارات مجلس الأمن المعتمدة من أجل التصدي لتهديد انتشار أسلحة الدمار الشامل.

وقد ظلت إسرائيل تدعو لفترة طويلة إلى نزع السلاح الكامل على المستوى العالمي بروح أنبيائها، والتي تعبر عنها في هذه الرؤية:

”فيصنعون من سيوفهم أسنة محاريث، ومن رماحهم مناجل حصاد، فلا ترفع أمة على أمة سيفا، ولا يتلقنون فنون الحرب من بعد، بل يجلس كل رجل تحت كرمه وتحت شجرة تينه، ولا يرعبهم شيء من بعد“ (الكتاب المقدس، ميخا ٤، ٣-٤).

وما زالت إسرائيل حتى اليوم ملتزمة برؤية شرق أوسط يتحول إلى منطقة خالية من الأسلحة الكيميائية والبيولوجية والنووية، وكذلك القذائف التسيارية. ولكننا أيضا واقعيون بحيث أننا ندرك أنه في ظل الحقائق القائمة حاليا في الشرق الأوسط، لن تتحقق هذه الرؤية النبيلة في وقت قريب. وكما كان الحال عمليا في كل منطقة أخرى، فإن مثل هذه الرؤية لا يمكن أن نسعى إليها خارج سياقها. فلا يمكن لمنطقة خالية من الأسلحة النووية أن تنشأ إلا كوليد لتحول أساسي في المناخ الاستراتيجي - السياسي الإقليمي من خلال عملية تدريجية لبناء الثقة المتبادلة والمصالحة، ثم يعقب ذلك مزيد من التدابير المتواضعة لتحديد الأسلحة.

وبالنظر إلى الوضع العالمي لنزع السلاح، يتعين علينا في هذه الأثناء أن نتصدى لتطورات هامة أخرى. ومن الواضح، في رأينا، أن الطلب العالمي المتعاظم على الطاقة، المقترن بالحاجة الماسة إلى الاستخدام المتزايد لمصادر الطاقة غير الملوثة، يتطلب منا أن نجعل الطاقة النووية متاحة أكثر. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا إذا تمكنا من جعل الطاقة النووية في آن واحد آمنة وموثوقاً بها وأكثر مناعة ضد انتشار الأسلحة النووية. والرغبة في السماح باستخدام أوسع للطاقة النووية ينبغي أن تكون متوازنة مع ضرورة الحد من انتشار التكنولوجيا النووية الحساسة. وهذا أمر ملح، بصفة خاصة، في ضوء التهديدات والتحديات المتعاظمة أمام نظام عدم الانتشار والسجل الضعيف لبعض الدول في الوفاء بالتزامات وقواعد عدم الانتشار النووي خلال العقد الماضي.

ونظرا للطبيعة المتأصلة لازدواجية تكنولوجيا دورة الوقود النووي، يتعين علينا أن ننظر في خصائص الدول التي تستخدم هذه التكنولوجيا وفي استعدادها لتحمل المسؤولية الثقيلة وكذلك المساءلة بشأن القواعد الموضوعة دولياً في مجال عدم الانتشار والأمن النووي. وفوق كل شيء، فإن الدول التي تهدد الآخرين، وتؤيد الإرهاب أو تنكر حق دول أخرى في الوجود لا يمكن الوثوق بها إزاء هذه التكنولوجيا الحساسة.

وعلى العكس من ذلك، نحن في إسرائيل ندرك المسؤولية الخاصة التي تقع على كاهلنا. ونحن منخرطون في جهود حثيثة للاقتراب بصفة رسمية، كلما أمكن ذلك، من القواعد الدولية للسلامة النووية والأمن النووي وعدم الانتشار. وقد كثفنا جهودنا للمساعدة على صياغة وتعزيز قواعد جديدة في هذه المجالات، ونأمل أن يكون لذلك، بدوره، تأثير إيجابي على منطقتنا.

واسمحوا لي أن أسلط الضوء على عدد قليل من الجهود التي اتخذناها مؤخرا في هذا المجال. فقد تم القيام بجهد حثيث مشترك بين الوكالات على مدى بضع سنوات، الأمر الذي حقق امتثال إسرائيل الكامل للمبادئ التوجيهية لمجموعة موردي المواد النووية، وقد أقرت المجموعة بذلك في اجتماعها العام الأخير في برازيليا. ودعمت إسرائيل جهودها في مراقبة التصدير من خلال الدعم والمشاركة الفعالة في مبادرة مكافحة الانتشار.

وواصلنا توسيع جهودنا في مجال الأمن النووي لتشمل تأييد المبادرة العالمية للحد من التهديدات ودعمها

بفعالية. وفي هذا السياق، قدمت إسرائيل، شأنها شأن البلدان الأخرى، تقريرا عن تنفيذها لقرار مجلس الأمن ١٥٤٠ (٢٠٠٤). وفضلا عن ذلك، رحبنا بقرار مجلس الأمن ١٦٧٣ (٢٠٠٦)، الذي يمدد ولاية لجنة القرار ١٥٤٠ في تعزيز التنفيذ الكامل للقرار.

وأيدت إسرائيل الاتفاقية المرفَّعة المعنية بالحماية المادية للمواد النووية وبدأت عملية التصديق عليها فضلا عن اتفاقية قمع أعمال الإرهاب النووي. وإضافة إلى ذلك، ظللنا نؤيد طوال الوقت مدونة الوكالة الدولية للطاقة الذرية لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة المصادر المشعة وأمنها ونقوم بتنفيذ هذه المدونة، فضلا عن مدونة الوكالة لقواعد السلوك المتعلقة بسلامة مفاعلات البحوث. ونقوم، بالتعاون مع وزارة الطاقة في الولايات المتحدة، بزيادة أمن معابرنا الحدودية الدولية بغية منع الاتجار غير المشروع بالمواد النووية والإشعاعية.

وتشمل جهودنا الواسعة، في سياق لجنة معايير السلامة التابعة للوكالة، مواصلة تطوير المعايير الوطنية والعالمية للتدابير الأمنية الصارمة. وأحد المجالات التي يُعْترف بأنها تستحق إيلاء أولوية عليا هو مجال النقل والتخزين وإدارة نفايات المصادر المشعة.

وعلى نطاق أوسع، فإن إسرائيل لا تزال ملتزمة رسميا بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية فحسب، بل إنها أيضا تؤيد أعمال اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وتشارك فيها بفعالية. ونتطلع إلى استكمال التحضيرات للمنظمة وإعدادها إعدادا كاملا لدخول حيز النفاذ. كما يحدونا أمل صادق في إمكانية حشد دعم كاف بغية الانطلاق من بعض فوائد منع الانتشار وغيرها من الفوائد التي يقدمها وجود المنظمة، حتى في حالتها الانتقالية الحالية، ودعم الالتزام من جانب جميع الدول الأطراف في المعاهدة، انتظارا لدخول المعاهدة حيز النفاذ، بعدم إجراء تفجيرات للتجارب النووية، تمشيا مع الالتزامات الأساسية للمعاهدة.

أخيراً، إننا، بالرغم من صغر حجمنا ومواردنا المحدودة، قد دفعتنا مصلحتنا الخاصة في نجاح نظام منع الانتشار إلى البحث عن سبل لدعم تطوير الآخرين لتكنولوجيا الطاقة النووية المأمونة والموثوقة والمقاومة للانتشار؛ والعمل على تعزيز كفاءة تدابير الضمانات والتكنولوجيا؛ وتشجيع وضع قواعد دولية جديدة تحكم نشر المرافق الجديدة لدورة الوقود. ونؤمن إيمانا قويا بأنه ينبغي دراسة ووضع ترتيبات مثل صفقات إيجار/استرداد الوقود النووي، والتأكيدات الموثوقة للإمدادات والخيارات الدولية لتخزين الوقود المستنفد، باعتبارها أعلى أولوية.

**السيد ماير** (كندا) (تكلم بالانكليزية): إن هذه أوقات عصيبة بالنسبة لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، ولمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية على وجه الخصوص. ويمكننا جميعا أن نتفق على أننا لم نحرز التقدم الذي كنا نأمل في إحرازه. بل إن البعض تساءل عما إذا كان مجمل الهيكل المتعدد الأطراف لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح يفقد صلاحيته وبالتالي يفقد فعاليته. ولكن المبادئ الأساسية لمعاهدة عدم الانتشار فضلا عن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية وغيرهما من الصكوك الدولية مازالت صالحة تماما في عالم اليوم مثلما كانت في أي وقت مضى.

إن التصرف غير المسؤول والخطير من جانب كوريا الشمالية المتمثل في إعلانها أنها أجرت تجربة على جهاز متفجر نووي يوضح بجلاء المتطلب الأساسي للمحافظة على النظام القائم لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح وللمزيد من تعزيز هذا النظام. وترى كندا أنه لا بد

من أن تظل معاهدة عدم الانتشار حجر الزاوية لهذا النظام. والبديل لوجود نظامٍ قويٍ لمنع الانتشار النووي وتحديد الأسلحة ونزع السلاح، على أساس معاهدة عدم الانتشار النووي، هو النمو الحتمي وبدون قيود لعدد الدول الحائز للأسلحة النووية. وهذا الوقت ليس وقت الاستسلام لليأس والسلبية. وترى كندا أنه يلزم أن يتم بشكل عاجل تعزيز قوة وسلطة معاهدة عدم الانتشار النووي في مواجهة هذه التحديات الماثلة في واقع العالم.

أما بالنسبة لفرادى الدول، فإن عليها ضمان أن تبقى السياسات والإعلانات والإجراءات متسقة مع التحرك التدريجي المطرد نحو نزع السلاح النووي. وهناك دور تضطلع به معاً الدول الحائزة للأسلحة النووية والدول غير الحائزة لهذه الأسلحة في هذا الصدد. وقد اتُّخذت بعض الخطوات إلى الأمام. وأحرز عدد من الدول الحائزة للأسلحة النووية بعض التقدم الكبير والهام في تخفيض ترساناته النووية.

ومع ذلك، ما زالت هناك علامات مثيرة للقلق، إذ تظهر الدول تردداً متزايداً في النظر في إجراء المزيد من التخفيضات، وطرحت مذاهب جديدة الأمر الذي من شأنه أن يؤكد على وجود دور تضطلع به الأسلحة النووية بوصفها أدوات للحرب، وتجري مناقشة خطط لاستحداث أسلحة نووية جديدة. وهذه التطورات تمثل تحديا مباشرا لجهودنا لنزع السلاح النووي. ونناشد جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تواصل تخفيض هذه الأسلحة وتفكيكها بطريقة مأمونة ولا رجعة فيها ويمكن التحقق منها. كما ينبغي عدم التغاضي عن دور تدابير بناء الثقة وتدابير بناء الأمن في الإسهام في هذه العملية.

إن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية ما زالت تمثل عنصراً رئيسياً للعمل الذي لم يكتمل إنجازه في ملف الأسلحة النووية. ويلزم أن نشجع الدول العشر الأخيرة في المرفق ٢ على التوقيع والتصديق على المعاهدة والانضمام إلى الدول الـ ١٧٦ الموقعة التي ترغب في الإنهاء الحاسم لتجريب الأسلحة النووية. وتمثل عمليات الوقف الاختياري بشأن التجارب النووية علامات هامة لضبط النفس، ولكن يمكن إنهاؤها بإصدار بيان صحفي.

ويؤكد الإعلان الذي أصدرته أمس جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على ضرورة فرض حظر دولي شامل وملزم قانونا ودائم على جميع تفجيرات التجارب النووية. والإعلانات السياسية للنوايا يمكن أن تصبح أمرا مشجعا، ولكنها ليست كافية في حد ذاتها. ولا توجد أي بدائل لإبرام اتفاق ملزم قانونا. وكان من دواعي سرور كندا أنها شاركت الأعضاء الآخرين في ”أصدقاء معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية“ هنا الشهر الماضي توجيه الاهتمام السياسي إلى ضرورة وضع هذه الدعامة الأساسية لصرح منع الانتشار النووي. وفي مسعى لإحراز المزيد من التقدم في إضفاء الطابع العالمي على المعاهدة، ستشارك كندا والمكسيك في استضافة حلقة عمل إقليمية في مدينة المكسيك تعقد في وقت لاحق هذا الأسبوع بشأن تنفيذ المعاهدة في منطقة الكاريبي الكبرى. كما أن على الدول أن تواصل تقديم الدعم للنظام الدولي للرصد التابع لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وهو نظام فريد في قدراته كآلية عالمية وآنية للتحقق.

وترى كندا أن المرحلة الهامة المقبلة في الطريق المفضي إلى نزع السلاح النووي تتمثل في وضع معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وستُعزَّز الجهود الأخرى لتخليص العالم من الأسلحة النووية حالما ينتهي الإنتاج الفعلي للمواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وعلينا أن نبني على الزخم الإيجابي الذي ظهر هذا العام في مؤتمر نزع السلاح بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وفي هذا الصدد، ستقدم كندا لهذه اللجنة مشروع قرار يدعو إلى

البدء فوراً في مفاوضات بشأن معاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. وهناك تأييد واسع، والتوقيت مناسب. وحان الآن وقت العمل.

**السيد لواسيس** (الولايات المتحدة) (تكلم بالانكليزية): تؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأن تحقيق حظر ملزم قانوناً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية غاية منشودة. ومن بين السبل المفضية إلى تلك الغاية التفاوض في مؤتمر نزع السلاح في جنيف على معاهدة تحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. وإننا نطمح إلى إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في أقرب وقت ممكن.

لقد أمعنت الولايات المتحدة النظر في الشكل الذي ينبغي أن تكون عليه معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية.

ومشروع المعاهدة الذي طرحناه في جنيف في ١٨ أيار/مايو، وتتوفر نسخ منه هنا، يبين العناصر الأساسية التي من الضروري توفرها في معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية من شأنها أن تحقق على وجه السرعة هدف وقف إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية. والالتزام الأساسي بموجب تلك المعاهدة، ابتداء من دخولها حيز النفاذ، هو حظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى. والمخزونات من المواد الانشطارية المتوفرة بالفعل لن تتأثر بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. ولن يتأثر بها أيضاً إنتاج المواد الانشطارية لأغراض غير تفجيرية، كإنتاج الوقود المستخدم في دفع السفن البحرية.

إن التعاريف المتعلقة ''بالمواد الانشطارية'' و ''بالإنتاج'' المبينة في مشروع المعاهدة الذي صاغته الولايات المتحدة تمثل ثمرة النقاش الدولي الذي استغرق عقداً من الزمن بشأن ما ينبغي أن تتضمنه اتفاقية وقف إنتاج المواد الانشطارية. ونعتقد أن التعاريف الواردة في ذلك النص ملائمة لأغراض معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية بدون أي نص على التحقق.

ويُسقِط مشروع المعاهدة الذي صاغته الولايات المتحدة أية أحكام تنص على التحقق انسجاماً مع الموقف الأمريكي الذي يقول باستحالة تنفيذ ما يسمى ''التحقق الفعلي'' من أي معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية. وتشكل القدرة على تحديد مدى الامتثال بدرجة عالية من الثقة مطلبا للتحقق الفعلي. وقد استنتجت الولايات المتحدة أننا، حتى لو تم وضع آليات وأحكام مفصلة للتحقق، – تبلغ درجة من التفصيل بحيث إنها قد تهدد المصالح الأمنية الوطنية الجوهرية للأطراف الرئيسية الموقِّعة على المعاهدة ومن الكلفة بحيث إن العديد من البلدان ستتردد في تنفيذها – لن نستطيع مع ذلك الوثوق بدرجة كبيرة بقدرتنا على رصد التقيد بمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية.

وفضلاً عن ذلك، في وسع الآليات والأحكام التي تعطي شكل تحقق فعلي بدون أن تعطي حقيقته أن تصبح أكثر خطورة من عدم وجود أحكام واضحة تنص على التحقق. وقد تعطي تلك الآليات والأحكام انطباعاً مزيفاً بالأمن لأنها تشجع البلدان على افتراض أنه لا حاجة لأن تتوخى الحكومات ذاتها، بصورة انفرادية أو جماعية، الحيطة والحرص من احتمالات انتهاك المعاهدة ما دامت هناك مثل تلك الآليات والأحكام.

والتفاوض بشأن حظر دولي لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية في المستقبل سيكون، في حد ذاته، مهمة عسيرة بما فيه الكفاية. ونرى أن تجنب بذل جهود تستغرق وقتاً كثيراً ولا طائل من ورائها من أجل التفاوض على تدابير تحقق ''فعلي'' سيعجل باتخاذ

مؤتمر نزع السلاح إجراء لإبرام حظر ملزم قانوناً على إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية والأجهزة المتفجرة النووية. وتعتقد الولايات المتحدة أن مؤتمر نزع السلاح لن يستطيع تهيئة الظروف اللازمة للتفاوض على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية إلا إذا ركز على أهداف واقعية. والتفاوض المثمر على معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في مؤتمر نزع السلاح سيشكل في آن معا مساهمة قيِّمة في تعزيز نظام منع الانتشار العالمي ومثالاً على تعددية الأطراف الفعالة حقا.

وتأمل الولايات المتحدة أن تبدأ المفاوضات في جنيف بشأن معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية وأن تُختتم المفاوضات في المستقبل القريب جداً. كما نعرب مجدداً عن رأينا بأنه ينبغي للدول، في انتظار إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية ودخولها حيز النفاذ، أن تصرح علناً عن وقفها الاختياري لإنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية – وأن تراعي هذا الوقف الاختياري – مثلما دأبت على ذلك الولايات المتحدة منذ عام ١٩٨٨.

**السيدة ميلر** (أستراليا) (تكلمت بالانكليزية): إن المناقشة بشأن المسائل النووية تجري في وقت حاسم. ويمثل إعلان كوريا الشمالية أنها أجرت تجربة نووية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر تهديدا خطيرا للسلام والأمن الدوليين، وخاصة بالنسبة لشمال شرق آسيا.

والإجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية إجراءات غير مقبولة، وتدينها أستراليا بدون تحفظ وبأقوى العبارات الممكنة. ولن يعمل هذا الاستفزاز إلا على زيادة التوترات في شبة الجزيرة الكورية. وهو يتناقض تماما مع الدعوى التي تكررها كثيرا بيونغ يانغ بأنها تسعى إلى خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية، وتصيب بنكسة الجهود الرامية إلى التسوية السلمية لتهديد السلام والاستقرار الذي يمثله برنامج كوريا الشمالية للأسلحة النووية.

ويجب على كوريا الشمالية التخلي عن أسلحتها النووية وبرامجها للأسلحة النووية، والعودة بدون شروط إلى المحادثات السداسية والوفاء بالتزامها في إطار البيان المشترك الصادر في أيلول/سبتمبر بالعودة في وقت مبكر إلى معاهدة منع انتشار الأسلحة النووية وإلى ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية وتنفيذ هذا الالتزام. وأستراليا تناشد المجتمع الدولي دعم صدور رد موحد وقوي على إجراءات كوريا الشمالية، وحث كوريا الشمالية على أن تصبح عضوا مسؤولا في المجتمع الدولي.

وتؤكد الإجراءات التي اتخذتها كوريا الشمالية على الحاجة العاجلة لدخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتعتز أستراليا اعتزازا كبيرا بتقديم مشروع قرار بشأن معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في هذه الذكرى السنوية العاشرة لفتح المعاهدة للتوقيع عليها. وقادت أستراليا العمل الدولي لعرض المعاهدة على الأمم المتحدة، حيث تم اعتمادها بأغلبية كاسحة من الدول في عام ١٩٩٦. ومنذ ذلك الوقت، أرست المعاهدة قاعدة لمكافحة التجارب النووية، ولكن ما زال مطلوبا المزيد من التوقيعات والتصديقات على المعاهدة بغية تثبيت هذه القاعدة في جميع الأوقات.

وتتمثل الرسالة المحورية لمشروع قرار هذا العام في مناشدة جميع الدول التوقيع والتصديق على المعاهدة، وخاصة الدول المطلوب تصديقها لدخول المعاهدة حيز النفاذ. ونحث على المحافظة على عمليات الوقف الاختياري للتجارب، ونناشد جميع الدول الامتناع عن اتخاذ أي إجراءات من شأنها أن تحبط هدف المعاهدة.

كما أن مشروع القرار يؤكد مجددا على الحاجة الحيوية إلى مواصلة العمل بشأن بناء نظام للتحقق يمكن من التحقق من الامتثال للمعاهدة. وتناشد أستراليا جميع الدول تأييد مشروع القرار المتعلق بمعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

وما زال عدم وجود معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يمثل نقصا كبيرا في الجهود الدولية المبذولة لمنع الانتشار النووي ونزع السلاح. ومن العسير التفكير في نزع السلاح النووي الدائم بدون التأكد من أن الدول لن تلجأ إلى إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة. وبالتالي ينبغي أن يكون الهدف الرئيسي لجميع الدول الملتزمة بهدف نزع السلاح النووي هو إبرام معاهدة تضمن التزام الدول الأطراف بإنهاء إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية.

وتشارك أستراليا العديدين شعورهم بالإحباط حيال عدم إحراز تقدم نحو إبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية في إطار مؤتمر نزع السلاح خلال الأعوام القليلة الماضية. ولهذا السبب، شجعتنا كثيرا المناقشة المواضيعية بشأن وضع معاهدة لوقف الإنتاج في مؤتمر نزع السلاح الذي عقد في أيار/مايو هذا العام. واتضح من المناقشة أن هناك دعما قويا لمعاهدة وقف إنتاج المواد الانشطارية. والأمر الذي اتسم بأهمية خاصة هو تقديم الولايات المتحدة مشروع معاهدة وولاية للمفاوضات. وأستراليا، بوصفها بلدا مؤيدا لإبرام معاهدة لوقف إنتاج المواد الانشطارية يُرتب لاتخاذ الخطوات المناسبة للتحقق من الامتثال، تعتبر أن مشروع الولاية الذي قدمته الولايات المتحدة يوفر أساسا للمضي قدما إلى المفاوضات بشأن تلك المعاهدة. وعلاوة على ذلك، فان الولاية لا تخل بالعمل الذي يمكن القيام به بشأن المسائل الأخرى المدرجة في جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

وبناء على ذلك، فإن أستراليا تناشد الولايات المتحدة مضاعفة جهودها لإيجاد حل واقعي للمأزق الذي ظل يبتلي مؤتمر نزع السلاح لفترة عقود، وبالتالي البناء على التقدم المشجع الذي أحرز في إطار مبادرة هذا العام التي قدمها الرؤساء الستة.

**السيد دا روشا بارانهوس** (البرازيل) (تكلم بالإسبانية): أتكلم نيابة عن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي – الأرجنتين وأوروغواي وباراغواي والبرازيل وفنزويلا – والدول المنتسبة: إكوادور وبوليفيا وبيرو وشيلي وكولومبيا.

ونواصل، بوصفنا دولا تخلت عن الخيار النووي ولديها أوراق الاعتماد الثابتة في مجال عدم الانتشار، النهوض بنشاط بالامتثال الحازم لكل الالتزامات الواردة في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، التي هي حجر الزاوية في نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وفي هذا السياق نعيد التأكيد على الحاجة إلى الوفاء بالالتزامات المقطوعة في مؤتمري الاستعراض لسنة ١٩٩٥ ولسنة ٢٠٠٠ للأطراف في معاهدة عدم الانتشار، وعلى وجه الخصوص الخطوات العملية الـ ١٣ المتفق عليها سنة ٢٠٠٠.

والدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة تأسف للافتقار إلى النتائج الموضوعية في مؤتمر الاستعراض لسنة ٢٠٠٥ وانعدام أي إشارة إلى مسألة نزع السلاح وعدم الانتشار في وثيقة النتائج لمؤتمر القمة العالمي سنة ٢٠٠٥. وهذا الافتقار إلى النتائج دليل مقلق آخر على قيام عملية لإعادة تفسير المعاهدة. والأفكار أو المقترحات لتحقيق ذلك الغرض غير مقبولة ومتعارضة مع نص وروح معاهدة عدم الانتشار. إن من الضروري الإبقاء على التوازن بين الحقوق والالتزامات الكامنة فيها.

وينبغي التذكير بأن معاهدة عدم الانتشار تقوم على أساس الاقتناع بأن عالما خاليا من الأسلحة النووية عالم أكثر أمنا وأفضل بالنسبة إلى جيلنا والأجيال في المستقبل، عالم ليس فيه لدى أحد – لا الدول ولا الجهات الفاعلة من غير الدول – فرصة استعمال قوة تلك الأسلحة المدمرة. إن القيام بعملية متعددة الأطراف وشفافة ومن الممكن التحقق منها ومن المتعذر عكسها لنزع السلاح النووي ضروري إذا أردنا منع أخطار الانتشار النووي. وفي هذا الصدد، نؤكد على الحاجة إلى الامتثال لالتزامات نزع السلاح الواردة في المادة السادسة من معاهدة عدم الانتشار.

ومهمة الإزالة التامة للأسلحة النووية يجب أن تكون قائمة على أساس نهج منتظم يتضمن مكونات نزع السلاح والتحقق والمساعدة والتعاون. وتعتقد وفودنا أن من الضروري ضمان التنفيذ المتوازن لمعاهدة عدم الانتشار التي تتوقف فعاليتها على الامتثال الدقيق لأركانها الثلاثة. وفي هذا الصدد نؤكد على الحاجة الحتمية إلى حماية الحق في القيام بالأبحاث في مجال الطاقة النووية للأغراض السلمية وإنتاجها واستخدامها، وأيضا الحق في نقل المواد والمعدات والمعلومات العلمية لتلك الأغراض التي تتضمنها المادة الرابعة من المعاهدة.

ومعاهدة عدم الانتشار تمر بمنعطف حاسم. نظرا إلى الأخطار التي تهدد السلام والأمن الدوليين والتي تنبع من امتلاك الأسلحة النووية وخطر انتشار تلك الأجهزة وغيرها من المواد النووية، ليس في وسعنا حدوث سلسلة من الأخطاء في جهودنا لمعالجة المسائل التي تمنع التنفيذ الكامل للمعاهدة. ونحن نؤكد على أهمية دورة الاستعراض التي ستبدأ السنة القادمة، ونحث الدول الأطراف على بذل قصارى جهدها لضمان نتيجة إيجابية لتلك العملية.

وكانت منطقتنا دون الإقليمية المنطقة الأولى التي انضم أعضاؤها رسميا إلى معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. تبين هذه الحقيقة التزام بلداننا التاريخي بتحسين الآليات والصكوك لعدم انتشار الأسلحة النووية وغيرها من أسلحة الدمار الشامل.

ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية صك ذو أهمية خاصة في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار النووي. إن تنفيذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، بوصفها جانبا لا يتجزأ من الالتزامات التي سمحت بالتمديد إلى أجل غير مسمى لمعاهدة عدم الانتشار في سنة ١٩٩٥، من شأنه أن يحرر العالم من التجارب النووية، بذلك مسهما في التخفيض المنتظم والتدريجي للأسلحة النووية ومساعدا في منع ومكافحة الانتشار النووي.

وعلى الرغم من أننا حققنا التقدم الكبير في ضمان سريان المعاهدة فإنه لا يمكننا أن نخلد إلى السكينة حتى إنجاز تلك المهمة. إننا نحث البلدان التي ترد أسماؤها في الملحق ٢ من المعاهدة – خصوصا الدولتين الحائزتين للأسلحة النووية والبلدان التي تبقى خارج نظام عدم الانتشار – على أن تتخذ على نحو مستعجل التدابير الضرورية للانضمام إلى سائر المجتمع الدولي في جهوده الرامية إلى الحظر الدائم للتجارب النووية. وبالإضافة إلى ذلك، ندعو الأمانة الفنية المؤقتة إلى أن تواصل، بدعم من البلدان المعنية، البحث عن حلول للصعوبات التي تواجهها البلدان التي ترغب في التصديق على المعاهدة ولكنها تواجه قيودا فنية.

إن الدول الأعضاء في السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والدول المنتسبة، إذ تؤكد التزامها الثابت بأهداف معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، تعرب عن تأييدها الحازم للإبقاء على الوقف الاختياري للتجارب النووية حتى بدء سريان المعاهدة.

وبلدان السوق المشتركة والبلدان المنتسبة جزء من المنطقة الأولى الخالية من الأسلحة النووية في منطقة مأهولة

من العالم، المنطقة التي أنشأتها معاهدة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي – معاهدة تلاتيلولكو. وسيصادف شباط/فبراير ٢٠٠٧ الذكرى السنوية الأربعين لاعتمادها.

واليوم هناك ست مناطق مأهولة خالية من الأسلحة النووية في العالم. ونحن نهنئ أوزباكستان وتركمانستان وقيرغيزستان وكازاخستان على التوقيع في أيلول/سبتمبر من هذه السنة على معاهدة إنشاء منطقة خالية من الأسلحة النووية في آسيا الوسطى، وهي الأولى في نصف الكرة الشمالي. وباعتماد معاهدات تلاتيلولكو وراروتونغا وبانكوك وبليندابا وأنتاركتيكا نكون قد اقتربنا اقترابا كبيرا جدا من ضمان أن يصبح نصف الكرة الجنوبي برمته والمناطق المتاخمة منطقة خالية من الأسلحة النووية. ونحن نرحب بجهود الدول الأطراف في هذه المعاهدات وجهود منغوليا لتحقيق هذا الهدف ونؤيد هذه الجهود. وفضلا عن ذلك، ندعو جميع الدول المعنية إلى مواصلة جهودها لتقديم المساعدة للدول التي لم تنضم بعد إلى بروتوكولات المعاهدات المنشئة للمناطق الخالية من الأسلحة النووية على القيام بذلك. ونحن على اقتناع بأن إنشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية مكون له أهمية خاصة من الجهود الرامية إلى تحقيق نزع السلاح وعدم الانتشار. ولذلك، فإن بلدان السوق المشتركة لبلدان المخروط الجنوبي والبلدان المنتسبة ستبقى شديدة الالتزام بهدف جعل منطقة نصف الكرة الجنوبي والمناطق المتاخمة خالية من الأسلحة النووية.

**السيد خان** (باكستان) (تكلم بالانكليزية): نرحب بالبيان الذي أدليت به أمس، السيدة الرئيسة، عن التجربة النووية لكوريا الشمالية.

تأسف باكستان أسفا شديدا لإعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أنها أجرت تجربة نووية. ذلك تطور مزعزع لاستقرار المنطقة. وقد حثثنا جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على الامتناع عن إدخال أسلحة نووية في شبه الجزيرة الكورية. وما يبعث على الأسف أنها اختارت أن تتجاهل نصيحة المجتمع الدولي بألا تجري تجربة على جهاز سلاح نووي.

وما انفكت باكستان تؤيد محادثات الأطراف الستة. ونعتقد أن هذه الآلية ينبغي أن تكون قد استعملت لمعالجة شواغل كوريا الشمالية. ونأمل في أن تمارس جميع بلدان المنطقة ضبط النفس.

والعدد الكبير من الأسلحة النووية – حوالي ٢٧ ألفا – وقدرتها على الإهلاك والافتقار إلى تقديرات دقيقة للمخزونات القائمة من المواد القابلة للانشطار تشكل مصادر التهديد الأخطر للسلام والأمن. والانتشار العمودي، أو التحسين في منظومات الأسلحة النووية، له أثر الإثبات الواقعي ويولد شكوكا وزعزعات جديدة. ويثير أيضا منافسات استراتيجية أكثر جدة.

وفي حالة الارتياب في عدم الامتثال أو عدم الامتثال المزعوم لمعاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فإن السبيل الأمثل هو الدبلوماسية، وليس الحرب. والحافز على حيازة أسلحة الدمار الشامل يمكن أن يُقلل عن طريق معالجة الأسباب الجذرية. والترهيب أو الإكراه أو الحروب ليست استجابات فعالة لتلك الحالات.

كان وكيل الأمين العام تاناكا محقا حينما أشار إلى أن لعبة إلقاء اللوم الماكرة، أو الأقل مكرا، أو ابتهالات الأخطاء في الماضي القريب، لا توفر الحل. ينبغي لنا أن ندرس التهديدات القائمة والبازغة وأن نحاول فهم العلاقة المتبادلة بينها على نحو موضوعي. إن البناء الأمني العالمي في تغير. وتوافق الآراء الذي يعود إلى الدورة الاستثنائية الأولى

للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح، والذي بدا أنه يتطور في فترة ما بعد الحرب الباردة، فقد قدرته على البقاء.

والمصالح الأمنية المختلفة القائمة أدت إلى ما يمكن أن ندعوه توقفا استراتيجيا. التوقف الاستراتيجي شيء؛ وهو يتحول الآن إلى فراغ استراتيجي، يشكل خطرا على السلام والاستقرار، بخاصة في مناطق التوترات. وتوافق الآراء الذي يقوم عليه نزع السلاح وعدم الانتشار قد تآكل، وتآكلت أيضا آلية نزع السلاح المتعدد الأطراف. ويفتح ذلك الباب على اتخاذ نهج أحادية وتمييزية.

واقترحنا الدعوة إلى عقد مؤتمر دولي للتوصل إلى توافق جديد في الآراء على نزع السلاح وعدم الانتشار. وتجب إعادة إضفاء الشرعية على المقايضة الأصلية بشأن نزع السلاح الكامل وعدم الانتشار وتيسير استعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية عن طريق التبادل.

وسعينا إلى تحقيق توافق جديد في الآراء ينبغي أن يسترشد بمبدأ الأمن المتساوي لجميع الدول وأن تدعمه تعددية الأطراف، وألا يسترشد ببعض المجموعات من البلدان التي تختار هي نفسها، حتى لو كانت ذات قصد طيب. والتمييز والامتلاك غير المتماثل لأسلحة الدمار الشامل لن يضمنا عدم الانتشار أو الاستقرار الإقليمي أو العالمي. والقيود على التكنولوجيا ليست حلا دائما ما لم تجر معالجة الحوافز على الانتشار. وينبغي لتوافق جديد في الآراء على الأمن أن يراعي الحاجة إلى معالجة التحديات العالمية القائمة والبازغة للأمن الإقليمي والدولي.

نحن بحاجة إلى الاتفاق على إنعاش عملية نزع السلاح وعدم الانتشار، بينما نضع أساسا متفقا عليه عالميا للنهوض باستعمال الطاقة النووية في الأغراض السلمية بموجب شروط متفق عليها عالميا. وينبغي أن تكون معاهدة معنية بالمواد القابلة للانشطار مرتبطة بالهدفين، وهما عدم الانتشار ونزع السلاح. والحيلولة دون الانتشار العمودي والأفقي لتكنولوجيا الأسلحة النووية ستضمن عدم الانتشار؛ وتقليل حجم المخزونات القائمة سيمضي بنزع السلاح قدما.

ووضع برنامج عمل شامل ومتوازن معني بالمسائل الأربع الأساسية – نزع السلاح النووي، وإبرام معاهدة معنية بالمواد الانشطارية، ومنع سباق التسلح في الفضاء الخارجي، وضمانات الأمن السلبية، كما هو متوخى في مبادرة السفراء الخمسة، المعروفة أيضا باسم اقتراح السفراء الخمسة – وضع هذا البرنامج ليس من شأنه أن يعيق عملنا، بل من شأنه أن ييسره. واقتراح السفراء الخمسة ضم جميع الاقتراحات المعروضة. هذه هي العتبة الدنيا التي نمتلكها. وإذا أردنا أن نشرع في عملنا فإنه يمكننا أن نفعل ذلك ضمن هذه المعايير دون شروط مسبقة.

وحتى تكون معاهدة معنية بالمواد الانشطارية ذات مصداقية وفعالة يجب أن يكون من الممكن التحقق منها، وينبغي أن تأخذ في الحسبان المخزونات القائمة. ووضع معاهدة معنية بالمواد الانشطارية دون إمكانية التحقق من شأنه أن يكون بمثابة وقف اختياري أحادي لن يكون في مقدورنا أن نقبله.

وبالمثل لا يمكن للمرء إلا أن يفترض بأن المخزونات من المواد الانشطارية ستُحول، بمرور الوقت، إلى أسلحة نووية. ومن شأن وضع معاهدة معنية بالمواد الانشطارية، تجمد أو تعزز حالات اللاتماثل، أن تسرع بالانتشار، لا أن توقفه.

ولذلك من المهم أن تنص معاهدة معنية بالمواد الانشطارية على موعد لنقل تدريجي للمخزونات القائمة إلى الاستعمال المدني ووضعها تحت الضمانات، وذلك حتى تتساوى المخزونات غير الخاضعة للضمانات على أدنى

مستوى ممكن. وحتى يكون للمعاهدة أثر كامل ينبغي أن يصاحبها برنامج إلزامي لإزالة وجوه عدم التماثل في امتلاك مختلف الدول للمخزونات من المواد الانشطارية.

وتقول بعض الوفود إن هذه المسائل شروط مسبقة. ونحن نرى أن الإصرار على إلغاء أسس متفق عليها للمفاوضات شرط مسبق. توجد مبادئ متفق عليها تكمن في المحادثات المعنية بمعاهدة المواد الانشطارية. والدورة الاستثنائية الأولى للجمعية العامة المكرسة لنزع السلاح دعت إلى فرض حظر على المواد الانشطارية بوصف ذلك جزءا من الهدفين المتداخلين: نزع السلاح النووي وعدم الانتشار النووي. في سنة ١٩٩٣ أخذت الجمعية العامة بهذا المبدأ، كما فعل مؤتمرا الاستعراض في ١٩٩٥ و ٢٠٠٠ لمعاهدة عدم الانتشار. وكان الهدف صياغة معاهدة معنية بالمواد الانشطارية تعزز أمن جميع الدول، بقطع النظر عن حجمها ومركزها.

وولاية شانون سنة ١٩٩٥ عكست توافق الآراء على أساسين لإبرام معاهدة للمواد الانشطارية: أولا، اتفاق على البدء بالمفاوضات بشأن معاهدة عالمية وغير تمييزية ومتعددة الأطراف ومن الممكن التحقق منها دوليا وعلى نحو فعال لحظر إنتاج مواد انشطارية لغرض إنتاج أسلحة نووية أو أجهزة متفجرة نووية أخرى؛ وثانيا، نطاق المفاوضات المفتوح وغير المقيِّد المتجلي في التأكيد على أن ولاية إنشاء لجنة مخصصة لا تمنع الوفود من إثارة مسائل الإنتاج في الماضي والمستقبل للنظر فيها، وأيضا إدارة المواد الانشطارية. وليس ذلك شرطا مسبقا، ولكنه نطاق كامن تثار فيه أية مسألة – الوقف والمخزونات القائمة والإدارة وإمكانية التحقق.

والروابط المزعومة بين مختلف المسائل ليست عَرَضية ولكنها جوهرية بالنسبة إلى المقايضات المتفق عليها جماعيا. يجب تناول افتراضين في هذا السياق. إن المسائل الصميمية الأربع ترجع إلى العهد المعاصر، القرن الحادي والعشرين، عهد ما بعد الحرب الباردة. وليس من الصحيح الزعم بأنه قد حان الوقت لإبرام معاهدة معنية بالمواد الانشطارية، ولكن ليس لمسائل أخرى. ثمة أساس قانوني وفني وسياسي يكفي للتحرك بشأن كل المسائل الأربع. إنها كلها تصلح لذلك على أساس المعاصرة والملاءمة. ومن الطبيعي أنه حينما تبدأ المفاوضات فإن من المتصور أن تكون لكل مسألة وتيرتها المختلفة وأن يكون مدى التقدم المحرز بشأنها مختلفا، ولكن لا يمكن أن يحذف، عند الطلب، أي بند من البنود المعروضة من جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح.

في سنة ١٩٦٨، حينما اعتمدت معاهدة عدم الانتشار، فُهم أن الدول غير الحائزة للأسلحة النووية ستسعى إلى الحصول على ضمانات أمنية سلبية ملزمة قانونا. وليس من باب المصادفة أن قراري مجلس الأمن ٢٥٥ (١٩٦٨) و ٩٨٤ (١٩٩٥) اتخذا لتيسير الوفاء بالمعاهدة وتمديدها. ومؤتمر نزع السلاح، الذي له ضمانات أمنية سلبية على جدول أعماله، ينبغي له أن يبدأ العمل في مطلع السنة القادمة على صياغة معاهدة عالمية متعددة الأطراف لتأمين الدول غير الحائزة للأسلحة النووية من استعمال أو التهديد باستعمال الأسلحة النووية. ولا توجد مسألة أكثر ملاءمة لإجراء المفاوضات بشأنها من الضمانات الأمنية السلبية. هذه المسألة تحتل صدارة نظام معاهدة عدم الانتشار منذ سنة ١٩٦٨ وصدارة جدول أعمال مؤتمر نزع السلاح منذ إنشائه. عن طريق وضع وتدوين مؤتمر نزع السلاح لضمانات أمنية سلبية غير مشروطة يمكن لهذا المؤتمر أن يساعد في خلق مناخ من الثقة بين الدول الحائزة للأسلحة النووية وغير الحائزة لها في البيئة الدولية المتوترة في الوقت الحاضر.

ويقول بعض الممثلين من أصحاب النوايا الحسنة إنه ينبغي لنا أن نطرح كل هذه المسائل حينما تبدأ المفاوضات الفعلية. ومن الطبيعي أننا سنفعل ذلك. ولكن ينبغي للمرء أن يكون متأكدا مما هو مقدس وما هو ليس كذلك. وعند نقطة من النقاط اعتبرت معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية أهم تدبير لنزع السلاح وعدم الانتشار. وأصبحت ضحية رعاتها الرئيسيين.

اتُّفق على ولاية شانون، وهناك الآن اقتراحات بتركها جانبا. كان التحقق أحد الأهداف، فأصبح عدم التحقق هو الهدف الذي يبتغيه الآن بعض الوفود. وإذا ما استمر تحريك قوائم المرمى، فسيتعذر تعريف الهدفين نزع السلاح وعدم الانتشار.

كذلك يقترح بعض الممثلين بقدر مماثل من حسن النية اتخاذ مبدأ الأغلبية طريقة في العمل في مؤتمر نزع السلاح. وقد يبدو ذلك مغريا بسبب الجمود الطويل في الموقف، ولكن اسمحوا لي بالتشديد على أن توافق الآراء وسيلة جيدة لصنع القرار في المسائل المتعلقة بالأمن الجماعي. كما أنه يوفر أساسا سليما للتقيد والامتثال العالميين. وإذا عبثنا بمبدأ توافق الآراء في مؤتمر نزع السلاح، فسندخل في مناقشات لانهائية لا طائل من ورائها، حتى بالنسبة لهذا الموضوع.

وينبغي أن نوجه الاهتمام أيضا إلى التوفيق بين أحوال الواقع النووي داخل النظام العالمي لعدم الانتشار. وينبغي استكشاف الطرق لتطبيع العلاقات بين الدول الحائزة للأسلحة النووية الأعضاء في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية وغير الأعضاء في تلك المعاهدة. ويقترح البعض منذ مدة طويلة أن يضاف بروتوكول إلى معاهدة عدم الانتشار لتسوية هذه المسألة.

وبالرغم من أن باكستان تؤيد أهداف معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية فهي دولة حائزة لهذه الأسلحة. ونحن نفي بالفعل بمعايير عدم الانتشار الواردة في المعاهدة. وباكستان مستعدة لمواصلة العمل بما يتمشى مع الالتزامات التي قطعتها الدول الحائزة للأسلحة النووية بموجب المواد الأولى والثانية والثالثة من معاهدة عدم الانتشار. ولكننا لا يمكن أن يُنتظر منا التمسك بالمعاهدة كدولة غير حائزة للأسلحة النووية. ونحن ملتزمون بوقف انفرادي طوعي مؤقت لإجراء المزيد من التجارب النووية، ولكن لا يمكننا الموافقة على وقف طوعي مؤقت لإنتاج المواد الانشطارية في الوقت الذي يتلقى فيه الآخرون المساعدات بطرق تزيد مخزوناتهم من المواد الانشطارية زيادة هائلة.

ومن المقترح أن الطاقة النووية ستحل بمرور الوقت محل أنواع الوقود الأحفوري والغاز على الصعيد العالمي. وإذا كان الحال كذلك، فمن المهم أن نوجد ركيزة متفقا عليها لتعزيز استخدامات الطاقة النووية في الأغراض السلمية على أساس لاتمييزي وتحت ضمانات دولية مناسبة، وفقا للالتزامات الدولية التي قطعتها الدول.

وتؤيد باكستان الجهود المبذولة لتوسيع نطاق التعاون النووي في الاستخدامات المدنية، مع أخذ الجوانب المتعلقة بالسلامة والأمن بعين الاعتبار والتصدي للشواغل الخاصة بالانتشار. ولباكستان مطلب مشروع في توليد الطاقة النووية لتلبية احتياجات اقتصادنا الآخذ في الاتساع من الطاقة. وسنستمر في تطوير توليد الطاقة النووية في ظل الضمانات الصارمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية.

وتنظر مجموعة موردي المواد النووية الآن في طلبات جديدة للحصول على استثناءات. ونثق بأن المجموعة ستعتمد نهجا غير تمييزي قائما على المعايير يوقف، من ناحية، الانتشار سواء كان أفقيا أو رأسيا، ويتيح من ناحية أخرى

فرصا متكافئة للحصول على التكنولوجيا النووية للأغراض المدنية في ظل ضمانات الوكالة الدولية للطاقة الذرية.

ونعكف على تقييم أثر التطورات الحاصلة مؤخرا على إنتاج المواد الانشطارية في منطقتنا. ويمكن أن يؤثر هذا على موقفنا من معاهدة المواد الانشطارية.

وينبغي أن يقوم المجتمع الدولي ومجموعة موردي المواد النووية أيضا ببناء حواجز واقية تمنع تسرب التكنولوجيا النووية التي يتم الحصول عليها للأغراض السلمية إلى تطبيقات عسكرية.

وتسعى باكستان في إطار مفهومها الشامل ''النظام الاستراتيجي لضبط النفس'' للتوصل إلى تسوية تفاوضية مع الهند لمسألة جامو وكشمير، وضبط النفس في المجالين النووي والمتعلق بالقذائف، والاحتفاظ بتوازن بين القوات التقليدية. ولا تريد باكستان أن تدخل في سباق للأسلحة الاستراتيجية والتقليدية، ولكننا سنفعل كل ما يلزم للمحافظة على مصداقية أدنى مستويات الردع الدفاعي لدينا.

ونجري مشاورات مع نظرائنا الهنود بشأن المفاهيم والمذاهب الأمنية من أجل إعداد تدابير لبناء الثقة في مجالات الاتصال والحد من المخاطر والاستقرار الاستراتيجي. وقد وقع الجانبان اتفاقا على الإبلاغ المسبق بتجارب طيران القذائف التسيارية، وقاما بتفعيل وصلة خط ساخن بين وزيري الخارجية في البلدين. كما أجرينا مناقشات لوضع مشروع نص اتفاق بشأن الحد من خطر الحوادث المرتبطة بالأسلحة النووية.

**السيد تريزا** (إيطاليا) (تكلم بالانكليزية): أشارت بضعة وفود أثناء المناقشة العامة إلى ما يسمى بالمبادرة التعاونية للحدّ من الخطر وأهميتها كأداة لتحديد الأسلحة ونزع السلاح. وبصفة خاصة، أبلغ وفدا نيوزيلندا والولايات المتحدة اللجنة الأولى بالجهود التي يبذلها بلداهما في هذا المجال. وذكرت رئاسة الاتحاد الأوروبي هذه الحجة في بيانها العام، فضلا عن بيانها اليوم الذي نتفق تماما معه، باسم البلدان الـ ٣٩ التي أيدت هذين البيانين. وقد سبق أن وجه وفد إيطاليا الاهتمام إلى هذه المبادرة في منتديات نزع السلاح وعدم الانتشار الأخرى، كمؤتمر نزع السلاح والمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، فضلا عن اجتماعات اللجنة الأولى السابقة.

وفي أيار/مايو ٢٠٠٥ قدم الاتحاد الأوروبي إلى اجتماع عام للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية ورقة عمل بعنوان ''النهج المشترك للاتحاد الأوروبي، البرنامج التعاوني للحد من الخطر – مبادرة شراكة عالمية'' (NPT/Conf 2005/WP37) وهي مسجلة في محضر ذلك المؤتمر. واتُخذت المبادرة التعاونية للحد من الخطر موضوعا لكثير من الندوات الدولية، التي نظم بلدي بعضها.

وأود أن أذكّر اللجنة بماهية المبادرة التعاونية للحد من الخطر والسبب في صلتها بنزع أسلحة الدمار الشامل، بما في ذلك نزع الأسلحة النووية. ويتزايد عدد البلدان المشتركة في هذه المبادرة، التي تعدّ من أهم التطورات في الأعوام القليلة الماضية في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار. وجرت مناقشات واسعة بشأنها في مجموعة الثمانية والاتحاد الأوروبي، وما برحت تلقى اهتماما كبيرا من الدارسين في مجال نزع السلاح. وكانت هذه المبادرة قد أعدت أصلا في أوائل التسعينيات. وهي تشير إلى عملية التعاون والمساعدة على الصعيد الدولي، التي تم من خلالها تدمير عدد كبير من الرؤوس الحربية النووية وحاملاتها أو إبطال مفعولها، كما تمّت إزالة المواد الخاصة بأسلحة الدمار الشامل أو وضعها في مستودعات مأمونة.

والمبادرة التعاونية للحد من الخطر مهمة بصفة خاصة لنزع السلاح النووي، وهذا هو السبب في أني أقدم هذا البيان في إطار هذه المجموعة. ولكنها تتعلق أيضا بأسلحة الدمار الشامل الأخرى: الكيميائية والبيولوجية والإشعاعية. وقد وجه تنفيذ التزامات نزع السلاح اهتمام المجتمع الدولي إلى أن هذه الالتزامات، سواء كانت متعددة الأطراف أو عديدة الأطراف أو انفرادية لا قيمة لها ما لم تدمر الأسلحة المعنية ماديا أو يتم التخلص منها بالشكل المناسب. وخلال الأعوام الماضية طفت على السطح أيضا المشاكل الفنية والمالية الهائلة المتصلة بالإزالة الفعلية للأسلحة التقليدية وغير التقليدية على حد سواء؛ وتمثل هذه المبادرة أحد الجهود المتعددة الأطراف التي ترمي إلى التصدي لتلك المشاكل.

وبلغت المبادرة ذروتها في كاناناسكيس بكندا في حزيران/يونيه ٢٠٠٢، عندما أعلن قادة مجموعة البلدان الثمانية شراكة عالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل. وقد تعهد المشاركون في مؤتمر القمة بجمع مبلغ قدره ٢٠ بليون دولار من دولارات الولايات المتحدة خلال السنوات العشر القادمة للتصدي لهذه التهديدات؛ وبصفة خاصة ”لمنع الإرهابيين، أو من يقدمون لهم الملاذ، من اقتناء أو تطوير الأسلحة النووية والكيميائية والإشعاعية والبيولوجية؛ والقذائف؛ والمواد والمعدات والتكنولوجيا المرتبطة بها“. وبالإضافة إلى هذه التعهدات المالية الهامة، اتفق قادة مجموعة الثمانية أيضا على مجموعة شاملة من مبادئ عدم الانتشار وعلى مبادئ توجيهية لتنفيذها.

ومنذ العام ٢٠٠٢ أصبحت الشراكة العالمية مبادرة دولية واسعة النطاق تسهم في تعزيز الأمن والاستقرار الدوليين. وقد انضم إليها الآن أربع عشرة دولة. والمبادرة منفتحة على مزيد من التوسع لتشمل كلا من البلدان المتلقية، بما فيها بلدان رابطة الدول المستقلة، والبلدان المانحة التي تدعم وثائق كاناناسكيس.

وتأكد مجددا التزام مجموعة الثمانية بالشراكة العالمية لمكافحة انتشار أسلحة ومواد الدمار الشامل في مؤتمر القمة لمجموعة الثمانية لعام ٢٠٠٦ في سانت بطرسبرغ. وأصبح البرنامج التعاوني للحد من الخطر إحدى الأدوات الهامة في الاستراتيجية الأوروبية لمكافحة انتشار أسلحة الدمار الشامل. وأشير إلى أن التزام الاتحاد الأوروبي المالي يبلغ مجموعه ١,٦ بليون يورو.

ويتمثل جوهر رسالتنا في أنه لا يتعين علينا أن نواجه مشكلة التفاوض بشأن اتفاقات نزع السلاح وعدم الانتشار وتنفيذها فحسب، وإنما أن نواجه أيضا المشكلة الإضافية المتمثلة في تدمير الأسلحة المعنية بالفعل. ويتطلب هذا تعاونا دوليا في بعض الحالات، رغم أن مسؤولية البلدان الأساسية عن التدمير والأمان ينبغي أن تبقى دون تغيير.

**السيد ماكيدو** (المكسيك) (تكلم بالإسبانية): من المعروف جيدا أنه يوجد نحو ٣٠ ٠٠٠ سلاح نووي في العالم، منها ٢٥ ٠٠٠ سلاح في حوزة الولايات المتحدة والاتحاد الروسي. ويجب أيضا أن ندخل في اعتبارنا مخزونات المواد المرتبطة بها. فلا يمكن أن يشعر بلد في العالم بالأمان نظرا لوجود هذه المخزونات، التي تشكل في حد ذاتها خطرا على أصحابها، ولا سيما بالنظر إلى زيادة احتمال أن تقع هذه الأسلحة أو المواد الخطرة في أيدي جهات فاعلة من غير الدول.

فما الذي يبرر وجود هذه المخزونات بعد انتهاء الحرب الباردة؟ وضد من ستستخدم؟ لقد أكدت المكسيك مجددا باستمرار اقتناعها بأن أمن الدول لا يعتمد على وجود رادع نووي بل يعتمد على تعزيز المؤسسات والصكوك

المتعددة الأطراف والإقليمية والثنائية التي تضمن الاستقرار الذي نسعى جميعا لتحقيقه.

ويساورنا القلق إزاء مذاهب الدول النووية وتهديداتها باللجوء إلى مخزوناتها. وأعلنت إحداها مؤخرا أنها قد تستخدم هذه الأسلحة للرد على هجوم إرهابي. فضد من سيوجه هذا الهجوم؟ وكم سيكون عدد الضحايا الأبرياء؟ وهل ستحمّل دولة واحدة بذاتها المسؤولية؟ فهذه الأسلحة، كما يشير تقرير اللجنة المعنية بأسلحة الدمار الشامل، هي أدوات إرهاب حقيقية.

مرة أخرى، نؤكد الصلة التي لا تنفصم بين نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ولا يمكننا أن ننادي بعدم الانتشار النووي في حين لا تكتفي الدول المعلنة حيازتها للأسلحة النووية بعدم خفض مخزوناتها منها، بل تقوم بتطويرها أكثر من ذي قبل. ولا يمكن لأي مذهب استراتيجي أن يبرر الاستمرار في تطوير هذه الأسلحة.

وجدير بالإدانة بنفس الدرجة عدم تخفيض المخزونات النووية، بما يتفق مع الاتفاقات الدولية. فالانتشار يحدث رأسيا وأفقيا، سواء كان ذلك على نحو ظاهر أو خفي. ولا يقل عن ذلك خطورة تطبيق معايير مزدوجة أو نظم لاستثناء الدول التي لم تنضم إلى معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية. فهذه الحالة ستقوّض بالتأكيد سلطة المجتمع الدولي الأخلاقية ومصداقيته، ولا سيما في زمن مثل الزمن الراهن.

وفي هذه الأجواء المتوترة، تكتسب المطالب المشروعة للدول غير الحائزة للأسلحة النووية مزيدا من الأهمية، لأنها تقتضي من المنتديات المتعددة الأطراف كهذا المنتدى توطيد الضمانات الأمنية من خلال التفاوض على معاهدة أو بروتوكول لعدم استعمال الدول الحائزة للأسلحة النووية هذه الأسلحة أو التهديد باستخدامها.

ومن دواعي الأسف أن تتزامن الذكرى السنوية العاشرة لفتح باب التوقيع على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية مع إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن إجرائها تجربة نووية. ونشاطر البلدان من قبيل جمهورية كوريا واليابان قلقها المشروع في هذا الصدد، ونعرب عن تضامننا معها. وتدين المكسيك إجراء هذه التجربة النووية، التي أكدتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وتأسف لها، فهي تتناقض مع نظام نزع السلاح وعدم الانتشار. وقد أعدت حكومتي بيانا بشأن هذه المسألة، وهو متاح للاطلاع عليه في اللجنة.

وبصفتنا روادا في مجال المناطق الخالية من الأسلحة النووية، ندعو مرة أخرى إلى إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية. ولدى المكسيك اقتناع بأن الحظر الشامل للتجارب النووية سيسهم إسهاما كبيرا في وقف انتشار الأسلحة النووية ومواصلة تطويرها. ولهذا السبب، نؤيد دخول معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية حيز النفاذ. وتحقيقا لتلك الغاية، ستعقد المكسيك في الفترة من ١١ إلى ١٣ تشرين الأول/أكتوبر حلقة دراسية لتشجيع التصديق على المعاهدة في منطقة البحر الكاريبي. وتتمتع هذه الحلقة الدراسية، التي يتم تنظيمها بالاشتراك مع كندا، بدعم الأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية لمنظمة الحظر الشامل للتجارب النووية.

ونحتفل هذا العام أيضا بمرور عشر سنوات على صدور فتوى محكمة العدل الدولية بشأن قانونية التهديد باستعمال الأسلحة النووية أو استعمالها. وتمهيدا للاحتفال بهذه الذكرى، اعتمدت وكالة حظر الأسلحة النووية في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في تشرين الثاني/نوفمبر الماضي إعلان سانتياغو دي شيلي، الذي يدعو الجمعية العامة إلى النظر في الإجراءات التي ينبغي أن تتخذها

الدول للوفاء بالتزاماتها بموجب معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية.

ومن الملائم في هذا الوقت أن أشير إلى قرار محكمة العدل الدولية في فتواها بأن التزام الدول المعنية لا يقتصر على الاستمرار بنية حسنة في المفاوضات بشأن نزع السلاح النووي فحسب، وإنما يشمل أيضا اختتامها تلك المفاوضات. وها قد مر عقد من الزمان، وهاهي الدول التي يتوقف عليها هذا الالتزام، برفضها احترام التزاماتها الدولية بموجب المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، قد أوجدت حالة تترتب عليها مسؤولية دولية.

فماذا كان يحدث لو أن الدول الحائزة للأسلحة النووية وفت بالتزاماتها؟ لنتخيل عالما تسري فيه اليوم معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، إلى جانب سريان معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية لأغراض صنع الأسلحة النووية، وتوجد فيه إجراءات جديدة للتفاوض الثنائي والمتعدد الأطراف بشأن اتخاذ تدابير للحد من الخطر النووي، كخفض الوضع التشغيلي لأنظمة إطلاق الأسلحة النووية.

من المؤكد تماما أن المجتمع الدولي لن يقف مكتوف الأيدي في مواجهة سباق جديد للتسلح النووي يعرض للخطر الميثاق الذي اتفقنا جميعا عليه في عام ١٩٦٨. ومن المؤكد تماما أن القلق لم يكن سيساورنا بهذه الدرجة فيما يتعلق بإمكانية حصول جهات فاعلة من غير الدول على الأسلحة النووية وأسلحة الدمار الشامل الأخرى. ومن المؤكد تماما أن مجموعة معاهدات نزع السلاح بأكملها لم يكن سيقوّضها التشكيك في المبادئ الضرورية، من قبيل التحقق. ولم تكن بعض الدول ستحتاج إلى التماس الضمانات من خلال اتفاقات مخجلة، وفي مقابل تنازلات في كثير من الأحيان، في محاولة للمحافظة على نظام متهالك لعدم الانتشار. أعتقد أننا جميعا متفقون على أننا كنا سنعيش في عالم أكثر أمانا.

ولدى المكسيك اقتناع بأنه لم توجد في أي وقت من قبل حاجة ماسة إلى توفير التثقيف بشأن نزع السلاح وعدم الانتشار مثلما توجد اليوم، كما تبرز دراسة الأمم المتحدة بشأن هذه المسألة. وفي كل عامين، يقدم بلدي مشروع قرار بشأن هذه المسألة، ونحن حاليا بصدد تعميمه.

ونرى أنه يلزم اتخاذ إجراءات عاجلة لتعزيز ثقافة نزع السلاح النووي، وبهذا نساعد على بلوغ الهدف المشترك المتمثل في تحرير الأجيال القادمة من ويلات الأسلحة النووية اللا إنسانية واللا أخلاقية.

**الرئيسة** (تكلمت بالانكليزية): أذكّر جميع الوفود مرة أخرى بأن الموعد النهائي لتقديم مشاريع القرارات هو غدا ١١ تشرين الأول/أكتوبر، الساعة ١٨/٠٠. ويرجى من الوفود التقيد بذلك الموعد النهائي، حتى يتسنى للأمانة تجهيز الوثائق في الموعد المحدد.

رفعت الجلسة الساعة ١٢/٥٠.